في وقت يواصل فيه الاحتلال الإسرائيلي عدوانه على غزة، فإنه يستمر في المقابل بالمناورة عبر التسريب بسماحه بعودة جزئية إلى شمال القطاع تستثني الشباب، وذلك فيما يصرّ بنيامين نتنياهو على شنّ عملية عسكرية في رفح

إسرائيل تواصل مناوراتها

تسمح بعودة جزئية إلى شمال قطاع غزة

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

بعد مرور 160 يوماً من الحرب على قطاع غزة التي رفعت أعداد الضحايا إلى أكثر من 100 ألف شهيد وجريح، وفي حين يواصل الاحتلال قصفه اليومي على القطاع بالتزامن مع إغلاق المعابر الحدودية ومنع دخول المساعدات إلا بشكل بسيط، ما يسبّب انتشار المجاعة في غزة، كان الاحتلال يواصل مناوراته تحت الضغوط الدولية والإقليمية للتوصل إلى تهدئة في القطاع. فقد روّجت وسائل إعلام إسرائيلية أمس الخميس أن إسرائيل مستعدة للسماح بعودة جزء من سكان غزة المهجرين إلى شمال القطاع، علماً أن حركة «حماس» تطالب بالسماح لكل أهالي الشمال بالعودة إلى مناطقهم، في حين أن طرح الاحتلال يستهدف عودة لا تشكّل خطراً عليه بالسماح للأطفال والنساء والعجزة بالعودة مع رفض عودة الشباب لمنع تنظيم مقاومة ضده في الشمال، إذ يعتبر ضمناً أي شاب ذكر يتجاوز سنه الـ40 أو الـ45 أقل خطراً عليه من الشباب الذين لم يبلغوا هذا العمر. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحكومة الإسرائيلية مصرّة على اجتياح مدينة رفح في الجنوب، التي يقيم فيها نحو مليون ونصف مليون فلسطيني، وبالتالي السماح بعودة إلى الشمال، ما سيقلص أعداد الموجودين في رفح بما يمهد الطريق أمام العملية العسكرية في رفح. كل ذلك يترافق مع ضوء أخضر جزئي تعطيه الإدارة الأميركية لإسرائيل للقيام بما أسمتها «خطة عمليات لمكافحة الإرهاب بدلاً من حرب شاملة» في رفح.

ويواصل الوسطاء في قطر ومصر جهودهم من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة. وفي هذا الإطار، قال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، إن «الساعات الأخيرة شهدت اتصالات مع قيادة حماس من أجل تحريك المشهد»، مضيفاً أن الحركة «أظهرت تجاوباً كبيراً مع تحركات الوسطاء، في استشعار واضح لمعاناة المواطنين في القطاع». وأشار إلى أن «هناك حلحلة تلوح في الأفق، وإن كانت لم تصل إلى المستوى المطلوب لتفعيل اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار والشروع في تبادل الأسرى». ورجّح المصدر أن «يكون هناك تحوّل نسبي في الموقف الإسرائيلي خلال الساعات المقبلة، تحت وطأة الضغوط التي تمارسها الإدارة الأميركية» بشأن وقف إطلاق النار في القطاع، مضيفاً أنه «على الرغم من أن التحرك يتم على أساس اتفاق إطار باريس (محادثات أواخر يناير/ كانون الثاني الماضي)، إلا أن هناك توافقاً بين الوسطاء على ضرورة البدء باتفاق تمهيدي قد يستغرق أسبوعاً». ولفت إلى أنه «لا يزال هناك تمسك من الجانب الإسرائيلي، برفض الانسحاب من غزة في الوقت الراهن، لكن في المقابل بدا أن هناك تراجعاً في ما يخصّ فكرة عودة المواطنين إلى الشمال (شماليّ القطاع)».

في غضون ذلك، قال قيادي في حركة «حماس»، إن «المخططات التي تسعى حكومة الاحتلال لفرضها من خلال استحداث إدارة تتولى الجوانب الميدانية في القطاع عبر متعاونين فلسطينيين معها، لن تنجح»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «من سيتجاوب مع تلك الأفكار، سيلفظه الشارع الفلسطيني أياً كان». وتابع: «أي شخص سيأتي على ظهر دبابة إسرائيلية، لن يكون مقبولاً أبداً». وجدّد القيادي في «حماس» موقف حركته، قائلاً إن الحركة «غير متمسكة بالسلطة، وإنها أبلغت الوسطاء وبعض الأطراف الدولية والعربية، استعدادها لتشكيل حكومة وحدة وطنية من دون أن تشارك فيها، بعد التوافق على إطار عملها العام والمدى الزمني لها».

وفي موازاة عمل الوسطاء لتحقيق تهدئة، ولو لأيام في غزة، كانت إسرائيل تناور عبر تسريبات نشرتها إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الخميس، من أن إسرائيل أبلغت الوسطاء استعدادها للسماح بعودة جزء من سكان غزة المهجرين إلى شمال القطاع، في حال موافقة «حماس» على مقترح باريس. وأشارت الإذاعة إلى أن من ضمن طلبات «حماس» الأساسية، وقف الحرب نهائياً وعودة سكان شمال القطاع. وفي حين لا تتحدث إسرائيل بتاتاً عن إمكانية وقف الحرب، أبلغت الوسطاء أن عودة السكان إلى شمال القطاع ليست خطاً أحمر، وإن كانت هذه هي العقبة الأخيرة في سبيل التوصل إلى صفقة في إطار المفاوضات، ما يتيح إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين الأربعين المشمولين في اقتراح باريس، فإن هذه النقطة لن تؤدي إلى فضّ الصفقة. وأشارت الإذاعة إلى أن موقف وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت في هذه المسألة، قريب من موقف رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وأن رأيهما بالإضافة إلى رأي رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار ورئيس جهاز «الموساد» ديفيد برنيع، ورئيس هيئة أركان جيش الاحتلال هرتسي هاليفي، ينص على أن مناقشة هذا الأمر تكون فقط بعد ردّ إيجابي من «حماس» على مقترح باريس. يأتي ذلك في حين يصرّ رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، على اجتياح رفح. وقال أمس خلال لقاء مع ضباط وجنود في معسكر «عوفر»، إنه يصدّ ضغوطاً دولية تطالبه بعدم اجتياح رفح، ولكن على الرغم من هذه الضغوط سيشنّ الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية في رفح. وفي السياق، قالت صحيفة «بوليتيكو» الأميركية، أمس الخميس، إن مسؤولين أميركيين أطلعوا نظراءهم الإسرائيليين على أنّ إدارة الرئيس جو بايدن، قد تدعم إسرائيل في «خطة عمليات لمكافحة الإرهاب بدلاً من حرب شاملة» في رفح، جنوبيّ قطاع غزة. وذكرت الصحيفة أن مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى (لم تسمّهم) أبلغوا نظراءهم الإسرائيليين أن «إدارة بايدن ستدعم إسرائيل في ملاحقة أهداف ذات قيمة عالية لحركة حماس في رفح وتحتها، طالما تتجنب إسرائيل غزواً واسع النطاق قد يؤدي إلى كسر التحالف بين البلدين». لكن على الرغم من الدعم الأميركي للاحتلال، برزت أمس دعوة زعيم الغالبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الأميركي تشاك شومر إلى إجراء «انتخابات جديدة» في إسرائيل، معتبراً أن نتنياهو قد يجعل من الولايات المتحدة «منبوذة» في ظل الحرب في غزة. وقال شومر في خطاب ألقاه في مجلس الشيوخ: «عند هذا التقاطع المفصلي، أعتقد أن انتخابات جديدة هي الطريقة الوحيدة لفسح المجال أمام عملية اتخاذ قرار سليمة ومفتوحة بشأن مستقبل إسرائيل، في وقت فقد الكثير من الإسرائيليين ثقتهم برؤية حكومتهم وإدارتها»، معتبراً أن «تحالفاً يقوده نتنياهو لم يعد يلبّي حاجات إسرائيل بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول» الماضي، مضيفاً أن نتنياهو «عقبة كبيرة أمام السلام»، و«خضع في كثير من الأحيان لمطالب المتطرفين». وقال شومر، وهو أرفع مسؤول أميركي يهودي منتخب، إنه سيكون من «الخطأ الفادح» أن ترفض إسرائيل حلّ الدولتين.

في هذا الوقت، أفادت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس الخميس، بأن نتنياهو رفض خطة أعدّتها المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، تقضي بأن يسيطر أعضاء من حركة «فتح» على أجزاء من قطاع غزة. وأوضحت الصحيفة أنه وفقاً للخطة، كان من المفترض أن يقوم رئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، بتحديد أعضاء مؤهلين في «فتح» في قطاع غزة. وتابعت: يدور الحديث عن آلاف الأشخاص، بأعداد تراوح بين 4 آلاف إلى 7 آلاف شخص، تُنقل أسماؤهم إلى إسرائيل للتأكد من عدم تورطهم في «الإرهاب». وفي المرحلة الثانية، بحسب الخطة، كان من المفترض أن تسمح إسرائيل لهم بمغادرة القطاع لتدريبات لتأهيلهم كقوة أمنية. وفي الخطوة الأخيرة، بحسب الصحيفة، كان من المفترض أن تسمح إسرائيل لعناصر «فتح» المجهزين بالسلاح بالعودة إلى قطاع غزة. وادّعت الصحيفة أن ماجد فرج وافق على الخطة، لكن عندما عُرض الأمر على نتنياهو، رفض المبادرة. ميدانياً، برز أمس تنفيذ عملية طعن عند مفترق بيت كما، شمال مدينة رهط في النقب، في غلاف غزة، ليتبين أن منفذها من سكان رهط، وهو بالأصل من قطاع غزة، وقد استُشهد بعد إطلاق النار عليه. وأفيد بأنّ العملية أدت إلى مقتل جندي إسرائيلي وإصابة شخص آخر بجروح.

وفي غزة، واصل جيش الاحتلال قصفه على مناطق في غزة، ولا سيما على خانيونس ورفح في الجنوب، وكذلك على النصيرات وجباليا وبيت حانون في شمال القطاع ومدينة غزة. كذلك أطلق الجيش الإسرائيلي النار على حشد من المواطنين كانوا ينتظرون ليل الأربعاء-الخميس وصول المساعدات قرب دوار الكويت، ما أدى إلى سقوط 7 شهداء و86 إصابة. وأعلنت وزارة الصحة في غزة أمس أن الاحتلال ارتكب 7 مجازر في القطاع خلال 24 ساعة، راح ضحيتها 69 شهيداً و110 إصابات، مضيفة أن عدد ضحايا الحرب ارتفع إلى 31341 شهيداً و73134 مصاباً. في هذا الوقت، تتواصل التحذيرات من مغبة الوضع الإنساني في القطاع، وقال مسؤول المساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات في الاتحاد الأوروبي يانيز لينارتشيتش إن هناك مناطق في غزة تعاني من مجاعة بالفعل ويمكن أن تمتد إلى القطاع بأكمله. وحثّ في حديث للصحافيين أمس إسرائيل على فتح المزيد من الطرق لتوصيل المساعدات. ولفت إلى أن الإسقاط الجوي للمساعدات أو تدشين ممر بحري لن يغنيا عن فتح المزيد من الطرق البرية لإيصال المساعدات إلى غزة.

من جهتها، نقلت إذاعة «كان ريشت بيت» الإسرائيلية أمس عن مصدر مصري لم تسمّه، وصفته بالمطّلع على المحادثات بشأن الممر البحري الإنساني بين قبرص وقطاع غزة، أن «القاهرة تخشى أن يقلّص الممر دور الدولة المصرية ومعبر رفح وأن يأتي ذلك على حسابهم». وأعرب المصدر المصري عن خشية مصر من أن يتراجع دور معبر رفح كمعبر رئيسي يفصل بين شمال جزيرة سيناء وقطاع غزة، ما قد يؤدي إلى تراجع المدخولات الاقتصادية لمصر. من جهتها، دعت مصر وإسبانيا إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، وعدم الإقدام على أي عمليات عسكرية في مدينة رفح. جاء ذلك بعد مباحثات بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ووزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس، في القاهرة. وأعلن الجانبان رفضهما التصعيد العسكري في غزة، وجميع الإجراءات التي قد تؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية، عبر تهجير أهالي القطاع إلى خارج أراضيهم. وفي السياق، أعرب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، عن أمله في التوصل إلى وقف إطلاق نار في غزة «في الأيام المقبلة». وأوضح بوريل، في حديث لإذاعة إسبانية أمس، أنه لا تزال هناك فرصة للمفاوضات بين إسرائيل وحركة «حماس»، معرباً عن أمله في التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت. وتزداد المطالبات للاحتلال بالسماح بدخول المزيد من المساعدات. وقال بيان صادر عن وزراء عرب وغربيين، إنه «لا بديل للطرق البرية عبر مصر والأردن ونقاط الدخول من إسرائيل إلى غزة لتوصيل المساعدات على نطاق واسع»، بحسب الخارجية الأميركية. وصدر البيان المشترك عقب لقاء وزاري ضمّ وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن، وقبرص كونستانتينوس كومبوس، والإمارات عبد الله بن زايد، وبريطانيا ديفيد كاميرون، ووزير الدولة في الخارجية القطرية محمد بن عبد العزيز الخليفي، ومفوض إدارة الأزمات في الاتحاد الأوروبي جانيز لينارتشيتش، نشرته الخارجية الأميركية على موقعها الإلكتروني.

من جهته، حذر الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، مصطفى البرغوثي، من استخدام الميناء المقترح إنشاؤه لإيصال مساعدات إنسانية إلى غزة من أجل تهجير سكان القطاع. وقال البرغوثي في بيان إن «الميناء المقترح سيكون تحت السيطرة الإسرائيلية وقد يستخدم لتكريس إعادة احتلال غزة». وأردف: «هناك مخاوف حقيقية من أن تستخدمه إسرائيل لتهجير سكان القطاع وتنفيذ التطهير العرقي الذي فشلت في تحقيقه بالقوة بسبب صمود وإصرار الشعب الفلسطيني على البقاء في وطنه».

نتنياهو: سنشنّ عملية عسكرية في رفح رغم الضغوط الدولية

دعا تشاك شومر إلى إجراء انتخابات جديدة في إسرائيل

مسؤول في الاتحاد الأوروبي: مناطق في غزة تعاني من مجاعة

نازحان فلسطينيان وسط المنازل المدمرة غرب خانيونس (فرانس برس)

استدعاء جنرال لمواقفه السياسية

استدعى الجيش الإسرائيلي، الجنرال دان غولدفوس، قائد الفرقة 98 التي تقاتل في خانيونس، لتقديم إيضاحات بعد إبدائه موقفاً سياسياً، من خلال مخاطبته «القادة (السياسيين) من جميع الأطراف»، ودعوتهم، في خطاب ألقاه أمام وسائل الإعلام في غزة، الأربعاء الماضي، لأن «يكونوا جديرين بالجنود، مضيفاً: «تأكدوا أن يأخذ الجميع دوراً»، وهو ما قد يلمح إلى مطالبته بتأدية اليهود المتدينين «الحريديم» الخدمة العسكرية.

للحديث تتمة...

الثورة السورية... توأم غزة في الخذلان

ناصر السهلي

منذ أن اندلعت الثورة السورية في 15 مارس/آذار 2011 كان واضحاً السعي إلى عزلها عن محيطها العربي. وحالة الخذلان التي عاشها أبناء معسكرها على مدار 13 سنة تذكر وقائعها بالحالة التي تعيشها غزة بعد 160 يوماً من التدمير وحرب الإبادة. ومع أن نظام دمشق اتهم منذ البداية جمهور الثورة بأنه «عميل» ويشارك في «المؤامرة الكونية»، بحجج تتعلق بفلسطين، فإنه ورغم رفعه شعار «الممانعة» راح يظهر إيمانه العميق بنظرية «الأمن المتبادل»، بين دولة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه. ولم يخجل «إعلاميو» و«محللو» تلفزة الأسد، في أثناء انتفاضة الشعب ضده، من التحذير من أنه إذا سقط النظام فستهيمن على المنطقة «تيارات متطرفة» (وبينها آنذاك حشرت حركة حماس) لتحذير الاحتلال من ترك النظام ينهار.

حين تهكم السوريون خلال 13 سنة على حالة «الأمن» في بلدهم، معتبرين أن أكثر بقعة جغرافية آمنة هي الجولان المحتل، فلم يكن الأمر إعجاباً وتفضيلاً للاحتلال، بل لإظهار مدى استئساد النظام وداعميه على مدن وشعب سورية، بشتى صنوف الحصار والتجويع والقصف، بينما جبن عن الرد على قصف سيادته شبه اليومية بصواريخ وطائرات الاحتلال.

وحين تستعاد ذكرى جرأة وشجاعة الثورة السورية، على مستوى «الربيع العربي»، وطريقة الانقلاب الفج عليها، فمن البديهي أن تطفو على السطح حالة الخذلان العربي والدولي بحقها. وبات من المسلم فيه ظهور الانفصام الرسمي العربي، الذي شكا مراراً من تدخلات طهران وأنقرة في المنطقة (وطبعاً ليس من الاحتلال الإسرائيلي)، بينما وقف يتفرج، بل ينقلب، على مواجهة السوريين لتلك التدخلات والمتسبب فيها.

وبعضه انبرى تحت عباءة الاحتلال الإسرائيلي تطبيعاً، على أمل خوضه حروب دفاع عنهم.

الرابط بين ما يجري بحق غزة وما جرى بحق الثورة السورية ليس متخيلاً، ولا تجني فيه. إنه الواقع الذي تفرج فيه المتخاذلون على حصار وتجويع السوريين، بنفس مستوى فرجتهم على غزة حالياً.

إذا، ذات الواقع، وبشكل مكثف وجنوني منذ 160 يوماً في غزة، أظهر السياسة العربية الرسمية على أنها بلا وزن وبلا قيمة وبلا تأثير، وذلك حتى على مستوى التكتل والبحث عن المصالح الأحادية والجمعية للأنظمة، مع اختمار غليان الشوارع بإسقاط غزة للأقنعة. وقد طبق ذلك وغيره على السوريين ومعاناتهم في 13 سنة، إلى حد احتقار تضحيات الملايين، بمحاولة إعادة تأهيل وفرض نظام ارتكب كل الموبقات بحق شعبه وبلده.

أهداف الاحتلال من إغلاق «أونروا»: عودة إلى أدبيات سابقة

تظهر الدراسات الإسرائيلية أن الهدف المركزي الكامن في محاولات إغلاق وكالة «أونروا» هو التخلص من قضية اللاجئين ومن هذا الملف، ليس فقط في غزة، إنما في كل المنطقة، وبالتالي إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم

حيفا ـ **امطانس شحادة**

منذ بداية الحرب على غزة، تحرّض إسرائيل على وكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وتعمل على تلطيخ سمعتها وتعطيل عملها، بوسائل عدة. وتدعي إسرائيل أن حركة «حماس» تستعمل مرافق «أونروا» كمرافق عسكرية وقواعد إطلاق الصواريخ، وأن عدداً من موظفي الوكالة شاركوا في هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. كما تدعي إسرائيل أن جهاز التعليم التابع للوكالة يحرّض في مناهج التعليم ضد إسرائيل ويشجع على العنف. في الأيام الأخيرة نشرت وسائل إعلام إسرائيلية أن الجيش والمؤسسة الأمنية يعملان على تفكيك وكالة «أونروا» كلياً. وبدأ الجيش الإسرائيلي البحث عن بدائل واقعية لوكالة «أونروا» لنقل المساعدات إلى النازحين في غزة. وتدعي المؤسسة الأمنية أن المنظمة نفسها تجاوزت حدود صلاحياتها في قطاع غزة، وأن تفكيك «أونروا» سيؤدي إلى إضعاف أدوات حركة «حماس» المدنية وقدراتها على تقديم الخدمات لسكان غزة.

حملة إسرائيل شملت الضغط على الدول المموّلة لـ«أونروا»، التي قلصت فعلاً التمويل للوكالة، وقامت بخطوات لتقييد حسابات الوكالة بالبنوك الإسرائيلية، وألغت الإعفاءات الضريبية الممنوحة لها، وسحبت تأشيرات الدخول من موظفي الوكالة.

هدف تفكيك وإغلاق وكالة «أونروا» ليس جديداً. فقد طرحت إسرائيل أفكاراً مشابهة في مناسبات سابقة، خصوصاً بعد حرب «الجرف الصامد» عام 2014. متابعة عدد من الدراسات والمقالات التي نشرت في العقد الأخير في مؤسسات بحثية إسرائيلية، توضح أن الادعاءات والتهم تجاه «أونروا» كانت جاهزة قبل بدء الحرب على غزة، وقبل عملية «طوفان الأقصى»، وأن أهداف إسرائيل من ذلك أبعد وأوسع من تقليص قدرات «حماس» المدنية في غزة. في العام 2015 نشر نير عمران، وهو ضابط احتياط في الجيش الإسرائيلي ومحاضر في قسم حل النزاعات في جامعة بار ايلان، مقالاً في «معهد الاستراتيجية الصهيونية» بعنوان «حان الوقت لتفكيك أونروا». ادعى عمران ان وكالة «أونروا» وُلدت (عام 1949) بالخطيئة، وأنه آن الأوان لتفكيكها. وأضاف: «يكفي أن نذكر أنه على الرغم من وجود مفوضية عليا للأمم المتحدة للتعامل مع اللاجئين في جميع أنحاء العالم، تؤدي عملها بنجاح وفعالية منذ الحرب العالمية الثانية، وتوفر أملاً وأفقاً اقتصادياً واجتماعياً جديداً للاجئين، اختارت الدول العربية الضغط على الأمم المتحدة لإنشاء وكالة موازية للتعامل الحصري مع اللاجئين الفلسطينيين». وتابع أنه «بعد 67 عاماً من إقامة أونروا يمكن القول بوضوح إنها فشلت فشلاً ذريعاً في توفير الحل للاجئين الفلسطينيين. وقد ارتفع عددهم من حوالي 700 ألف إلى أكثر من 5,5 ملايين نسمة. أونروا تديم الصراع وتخلق تبعية للاجئين». ادعى الكاتب أن «أونروا» حددت لنفسها «من هو اللاجئ»، وذلك على عكس اللجنة العامة التي تعرّف اللاجئ على أساس المخاطر التي تهدد حياته وحريته.

في حقيقة الأمر من المستحيل سحب صفة اللاجئ وفقاً لتعريف «أونروا» كما يقول الكاتب. والنتيجة أن عدد اللاجئين الفلسطينيين لا ينخفض أبداً، بل يزداد فقط - حتى لو حصلوا على الجنسية في بلدان إقامتهم. يحرّض عمران على «أونروا» ويتهمها بأنها تعمل على خلق بديل للحكومات في الدول التي استقبلت لاجئين فلسطينيين، كونها تتجاوز التفويض الممنوح لها من قبل الأمم المتحدة، الذي ينص فقط على تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية وتوفير أماكن عمل، بحيث تقوم على أرض الواقع بمهام التثقيف السياسي والتحريض، وإدارة مصالح اقتصادية، وتوفر التمثيل القانوني، وتعمل على توفير البنية التحتية والبناء. خلص عمران إلى أنه بعد أن تلقت «حماس» ضربة قاصمة في حرب «الجرف الصامد» (2014)، فإن الوقت حان لاستغلال الحالة والعمل على تفكيك وكالة «أونروا»، ونقل مسؤولية اللاجئين إلى السلطة الفلسطينية. دراسة عمران توضح أن همه الأساسي هو توفير لائحة اتهام مليئة بالأكاذيب وتشويه صورة «أونروا» بهدف تفكيكها، وبذلك التخلص من، وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين.

هذه الأهداف تبرز كذلك في دراسة مطولة (تقع في 98 صفحة) نشرت في «مركز دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب عام 2020، من إعداد كوبي ميخائيل وميخال حطوئيل-ردوشتسكي، بعنوان «70 عاماً على أونروا: آن الأوان لإصلاحات بنيوية وإدارية». تدعي الدراسة أن «أونروا» فشلت في تحقيق أهدافها التي أقيمت من أجلها، وبالأساس الفشل في دمج اللاجئين في مشاريع تنمية وإعمار في البلدان المضيفة، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وتغيير الصورة النمطية عنهم، وبذلك فشلت في توطينهم في البلدان المضيفة. كما تنتقد الدراسة عدم تحويل موضوع اللاجئين الفلسطيني إلى مسؤولية «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» كباقي اللاجئين في العالم. بذلك يطالب الباحثان بتحويل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى قضية لجوء عادية كباقي الحالات في العالم. تقول الدراسة إن هناك ثلاثة بدائل محتملة لوكالة «أونروا»: الأول إصلاح شامل للوكالة بما يشمل إعادة هيكلة وإعادة تنظيم أساليب العمل والشفافية، وتغيير وضع اللاجئين وخفضا كبيرا في عدد مستحقي المتابعة من قبل المنظمة. والثاني نقل صلاحيات الوكالة وموازناتها إلى الحكومات في مناطق عملها المختلفة، بما في ذلك السلطة الفلسطينية. والثالث الدمج بين وكالة «أونروا» ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبما أن البدائل الثلاثة تحمل عيوبا، يقترح الباحثان الدمج بينها في سبيل إنتاج بديل يمكن أن يحل محل «أونروا» يخدم مصالح إسرائيل، وربما ينهي قضية اللاجئين الفلسطينيين بوسائل إدارية وعن طريق إعادة تعريف من هو اللاجئ. أي تطبيع حالة اللجوء ودمج أكبر عدد ممكن منهم في الدول المضيفة. بذلك توضح الدراسة أن الهدف الأساسي هو إغلاق ملف اللاجئين الفلسطينيين وإلغاء حق العودة.

دراسة إضافية جديدة صدرت في فبراير/ شباط 2024، للمحامية طاليا اينهرون، وهي محاضرة في كلية الحقوق بجامعة مستوطنة أريئيل، بعنوان «إغلاق أونروا وإنقاذ الدولة». تعود الدراسة لتؤكد ما ورد في الأدبيات المذكورة أعلاه، وتشدد على ضرورة العمل على تفكيك وكالة «أونروا». وتدعي أن «الأمم المتحدة أنشأت وكالة «أونروا» خصيصاً لإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين وتوفير فرص العمل لهم. ومع ذلك، في الممارسة، تعمل المنظمة على تحقيق أهداف مغايرة تماماً. إن التعريف الموسع بشكل استثنائي للاجئين الفلسطينيين، الذي تتولى أونروا المسؤولية عنه، بالإضافة إلى الصلاحيات الممنوحة للأونروا والطريقة التي تتصرف بها، قد تسبب في إدامة قضية اللاجئين الفلسطينيين». لذا فقد حان الوقت، وفق الكاتبة، لكي تتحرك إسرائيل لإغلاق وكالة «أونروا»، ومعاملة اللاجئين الفلسطينيين بنفس الأدوات والمعايير التي تتعامل بها الأمم المتحدة مع كافة اللاجئين من كل الحروب الأخرى في العالم. توضح هذه الدراسات مدى اهتمام إسرائيل، المؤسسة الأمنية والسياسية، بموضوع وكالة «أونروا» ومدى الاستثمار في دراسة هذه الوكالة واقتراح بدائل، وأن هذا الاهتمام واقتراح البدائل ليس نتاج عملية «طوفان الأقصى» والحرب الحالية على غزة فقط. وتظهر الدراسات أن الهدف المركزي وراء محاولات إغلاق أو استبدال «أونروا» هو التخلص من قضية اللاجئين وإغلاق هذا الملف، ليس فقط في غزة، إنما في كل المنطقة، عبر إلغاء هذه الصفة عن أكبر عدد ممكن من اللاجئين الفلسطينيين بأدوات إدارية، والعمل على توطينهم في الدول المضيفة. وبذلك إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.

هدف الاحتلال إغلاق «أونروا» قديم (جاك غويز/فرانس برس)

التحكم بإدخال المساعدات

تسعى إسرائيل عبر التحريض على وكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في قطاع غزة، بهدف تفكيكها كلياً، واستبدالها بروابط جديدة، أو عملاء لإسرائيل، أو مؤسسات إقليمية أو حتى دولية يتحكم بها الاحتلال الإسرائيلي بشكل أعمق، إلى التحكم في عملية إدخال المساعدات الإنسانية والأغذية والأدوية إلى قطاع غزة، خلال وبعد الحرب، لكي تقلص إمكانات وأدوات عمل حركة «حماس» في الجوانب المدنية في القطاع كما تدعي إسرائيل.

شرق غرب

الجيش الجزائري مستعد لأي طارئ

قال رئيس أركان الجيش الجزائري السعيد شنقريحة، أمس الخميس، إن «تنوع التهديدات والتحديات التي يجب علينا مواجهتها، تفرض علينا في الجيش المحافظة على أعلى مستوى للجاهزية العملياتية لقوام المعركة لدينا، والمتابعة المستمرة لتطور الأوضاع الأمنية في المنطقة». ولم يوضح طبيعة هذه التهديدات. كذلك شدّد على ضرورة أن تضاعف القوات المسلحة من المناورات والتدريبات القتالية، «استعداداً لأي طارئ».
(العربي الجديد)

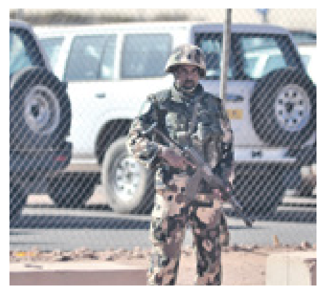

«داعش» لا يزال يشكل تهديداً للعراق

قالت السفيرة الأميركية في بغداد ألينا رومانسكي، في مقالة أمس الخميس بصحيفة «الصباح» العراقية الرسمية، إن تنظيم «داعش» ما يزال يشكل تهديداً على البلاد، مضيفة أن «القادة الأميركيين والعراقيين يجرون مفاوضات بشأن انتقال عمل التحالف الدولي في العراق وتحديد الوجود العسكري الأميركي الذي طالما دعم الشركاء العراقيين في هزيمة داعش». وتابعت أن «اللحظة الحالية توفر فرصة ذهبية للتمعن في نوع العلاقة الاستراتيجية طويلة الأمد» بين بغداد واشنطن.
(العربي الجديد)

لبيد: لن أجلس في حكومة مع سموتريتش وبن غفير

نقلت هيئة البث الإسرائيلية عن زعيم المعارضة الإسرائيلي يئير لبيد (الصورة)، أمس الخميس، قوله: «لن أجلس في حكومة مع (وزير المالية بتسلئيل) سموتريتش و(وزير والأمن القومي إيتمار) بن غفير، هؤلاء أشخاص خطرون على الدولة، وعلى شعب إسرائيل». وأضاف رئيس حكومة الاحتلال السابق: «من أجل صفقة تعيد المختطفين أنا مستعد أن أحني رأسي لأي شيء».
(الأناضول)

وزير الخارجية السعودي يستقبل فيصل المقداد

ذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس»، أن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، بحث مع نظيره في النظام السوري فيصل المقداد، بالرياض أمس الخميس، «مختلف جوانب العلاقات الثنائية وسبل دفعها وتعزيزها»، وناقشا «الموضوعات ذات الاهتمام المشترك». علماً أنه في إبريل/نيسان الماضي، زار المقداد السعودية لأول مرة بعد 11 عاماً من قطيعة عقب تعليق عضوية دمشق بجامعة الدول العربية، والتي عادت إلى مقعدها في مايو/أيار الماضي.
(الأناضول)

الجيش الأميركي يعزز قواعده في سورية

ذكرت مصادر محلية، أمس الخميس، أن رتلاً للقوات الأميركية دخل محافظة الحسكة، شرقي سورية، من معبر الوليد الحدودي بين العراق وسورية، ليل الأربعاء-الخميس. ووصل رتل مكوّن من 40 مركبة بينها 5 مدرعات «برادلي» تقل جنوداً أميركيين، إلى القاعدة العسكرية في بلدة الرميلان بالحسكة، أعقبها تحرك رتل يضم صهاريج وقود وإمدادات طبية ومضادات دفاع جوي، إلى قاعدة حقل عمر النفطي بمحافظة دير الزور، شرقي البلاد.
(الأناضول)

الحدث

أثارت الغارات الإسرائيلية الأخيرة على محيط مدينة بعلبك في منطقة البقاع، شرقي لبنان، المخاوف من تزايد احتمالات نشوب حرب واسعة مع لبنان. وعلى الرغم من هذا التطور، فإن الأمين العام لـ«حزب الله»، حسن نصر الله، شدّد على التمسك بـ«موقع المساندة» لقطاع غزة.

وفي غضون ذلك، واصل الاحتلال ارتكاب اعتداءاته في الجنوب اللبناني، خصوصاً بقصفه منازل في قرى حدودية، وأيضاً في تكرار خرق طائراته الحربية جدار الصوت فوق الأجواء اللبنانية، مع مواصلة الحزب قصف مواقع إسرائيلية

احتمالات الحرب الشاملة

إسرائيل توسّع ضرباتها في لبنان

من آثار الغارات الإسرائيلية على سرعين البقاعية، الثلاثاء (محمد عزاقير/رويترز)

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

رفع الاحتلال الإسرائيلي وتيرة تصعيده في لبنان في الأيام الأخيرة، شاملاً محيط مدينة بعلبك في البقاع، شرقي لبنان، مما أثار المخاوف من احتمال الاقتراب من الحرب الشاملة، بينه وبين «حزب الله»، خصوصاً بعد فشل التوصل إلى حلّ للجبهة اللبنانية، أو فصلها عن جبهة غزة.

مساء أول من أمس الأربعاء، أعلن الأمين العام لـ«حزب الله»، حسن نصر الله، أن «من يريد تقييم ما تقوم به المقاومة في جبهتنا، عليه أن يرى ردع المقاومة للعدو عن القيام بحرب على لبنان». وأضاف خلال احتفال إطلاق الأمسيات القرآنية لشهر رمضان الذي يقيمه «حزب الله»، أن «جبهتنا اللبنانية ستبقى في موقع المساندة الى جانب مقاومة وأهل غزة وقيادة حماس أيا يكن الوقت». وشدّد نصر الله على أن «ساحات الإسناد في لبنان واليمن والعراق، سيكون لها كلمتها أيضاً في شهر رمضان». وتابع: «نقول لـ(رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو حتى لو ذهبتَ إلى رفح فقد خسرت الحرب، ولا يمكنكم القضاء على حماس ولا على المقاومة». ولفت إلى أن «الجبهة في الجنوب تؤدي دورها في الضغط على العدو، وهناك تكتم شديد على الخسائر والآليات والقتلى والجرحى»، مؤكداً أن «الجيش الإسرائيلي مُتعب ومُستنزف في كل الجبهات وعدد قتلاه كبير جداً وأكبر بكثير من المُعلن».

في الإطار، اعتبر عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» (كتلة حزب الله النيابية)، النائب رامي أبو حمدان في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن «القاعدة التي يعمل عليها العدو ليست قاعدة اشتباك ولا يحكمها أي مبدأ مما اعتدنا عليه في الحروب التقليدية معه، وهو يحاول الاستفادة من أي فرصة لتعميق التهديد والقول إنه جاهزٌ لتوسعة الحرب، ونحن نعرف أنه ليس قادراً على ذلك، وأنه يريد خلق سياسة ردع مقابل ما تصنعه المقاومة بموقفها النهائي وغير المتردد في الوقوف دفاعاً عن الوطن ودعم أهلنا بغزة». وشدّد أبو حمدان على أن «الأهداف التي يضربها العدو ليست ذات جدوى ولا مكان لها في بنية المقاومة»، لافتاً إلى أن «كل ما يفعله يأتي في إطار الرسائل لمحاولة تخويفنا، محاولاً كذلك إعلاء السقف لزيادة الضغط الشعبي الداخلي في لبنان وهو مستفيدٌ من هذا الجو، بوجود أصوات معارضة وإن كانت قليلة».

كما لفت النائب عن البقاع اللبناني، إلى أننا «لا نتأثر ولا نهزّ ولا شيء سيمنعنا من الردّ بالعمق كما يفعل العدو، وكما قال الأمين العام لحزب الله، بدك تعلّي منعلّي، وبدّك توسّع منوسّع»، مشيراً إلى أنه «بمعرفتنا بالإسرائيلي فهو قد يذهب إلى غير بعلبك، وهذا طبيعي في المواجهة، نحن بحرب وإن من حيث الشكل لا تشبه الحروب التقليدية لكنها حرب ونحن نقوم بكل ما يمليه علينا واجبنا الوطني وأخلاقياتنا بالرد».

من جهته، اعتبر الباحث حسن الدّر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «العدو الإسرائيلي قد يكون يعمل على فرض معادلة جديدة وتثبيتها تتمثل بالبقاع في مقابل المسيّرات والدفاع الجوّي التابع للمقاومة». وأوضح أن «الإسرائيلي يعلم أن البقاع هو خط إمداد استراتيجي لحزب الله، وخط ربط مع سورية، كما أنه خزان المقاومة والهرمل تسمى بمدينة الشهداء»، لافتاً إلى أن «الأهم بالمعنى الاستراتيجي أن المنطقة هي على الحدود السورية، وهذه النقطة شريان حياة المقاومة، وأحد شرايين الحياة الأساسية للدعم اللوجستي والعسكري وكل أنواع التواصل الجغرافي، وبالتالي، فإن بعلبك هي سند وظهر الحزب، والبقاع والقصير السورية هما الخزان أو المخزن أو المكان الذي سيكون بمثابة مسرح العمليات فيما لو حصلت حرب كبرى مثلاً على تل أبيب أو إيلات وغيرهما، من هنا كان أيضاً لبعلبك حصّتها من حرب يوليو/تموز 2006». ولفت الدّر إلى أن «هناك تدميراً منهجياً من جانب العدو، فهو يستهدف نقاطاً أو منازل أو مباني تحجب الرؤية عنه أو يعتبرها نقاط مراقبة أو تجسّس، مثلاً، ويركز على بلدات محددة أكثر من غيرها مثل بليدا لقربها من الحدود وهي متداخلة مع فلسطين المحتلة»، لافتاً إلى أن «العدو يعمل كذلك على معادلة النازحين بالنازحين، من خلال تدميره المنازل والقرى المدنية واستهدافه المدنيين». كما رأى الدّر أن «القصف تطوّر منذ 8 أكتوبر، والاستهدافات توسّعت وطاولت قياديين ومسؤولين في محور المقاومة، وشملت مناطق خارج الجنوب الحدودي، ومنها الضاحية الجنوبية لبيروت، والنبطية، والبقاع، وجدرا بإقليم الخروب، وغيرها. وفي العمليات الأخيرة زعمت إسرائيل أنها أتت رداً على عمليات قام بها حزب الله في العمق الإسرائيلي، خصوصاً بمسيّراته، ومع ذلك، فإن كل التقديرات العقلانية، وطبيعة انتشار جيش الاحتلال، والاتصالات السياسية، وعوامل أخرى، تقول إن لا مؤشر بعد يدلّ على حرب واسعة مفتوحة بلا أسقف، كما أن الخارج، سواء الأميركي، أو الإيراني، أو الأوروبي وحتى حزب الله لا يريدون الحرب».

بدوره، لفت الباحث في معهد «كارنيغي» للشرق الأوسط مهند الحاج علي، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «لا نزال في إطار إعادة تعريف قواعد الاشتباك مع إسرائيل، إذ إن حزب الله يستهدف منذ بداية المواجهة مراكز مراقبة وأجهزة تجسّسية وقواعد عسكرية من دون إيقاع خسائر بشرية، وبالتالي، من الواضح أن قرار الحزب كان بالمشاركة الشكلية بالحرب لا الفعلية الواسعة». ولفت الحاج علي إلى أن «إسرائيل أعادت تعريف كل قواعد الاشتباك بالقصف بالعمق اللبناني، وبكل منطقة يتسنى لها ضربها، ومستوى تعاطي حزب الله معه غير مسبوق»، مشيراً إلى أن «إسرائيل أظهرت قدرة على ضرب أي هدف في لبنان، تماماً كما يحصل في سورية منذ سنوات، من دون أن يقابل بردّ فعلي من حزب الله، وهذا واقعٌ جديدٌ».

وبتقدير الحاج علي فإن «الهدنة في غزة من شأنها أن تنسحب على لبنان، لكن إذا سنحت فرصة للإسرائيلي بضرب هدف ما لحزب الله فسيضربه، حتى لو بعد وقف إطلاق النار، لنكون أمام سيناريو سورية، وبوتيرة القصف نفسها. ومن الواضح أن هناك معلومات استخباراتية يتصرّف على أساسها العدو، الذي يعمل بدوره على إظهار القدرة الإسرائيلية بالاختراق على المستوى الأمني والاستخباري وهذا جزء من عدّة الشغل عنده». ورأى الحاج علي أن «الحزب لن يقوم بعملية واسعة، لكن تصعيد إسرائيل خطير بما يكفي ليضطر الحزب إلى تنفيذ عمل عسكري ما قد يؤدي إلى حرب وهنا المخاطرة الحقيقية، وقد نرى تبعاً لذلك ضغطاً أميركياً حقيقياً على الجانب الإسرائيلي للتخفيف من حدة الهجوم، خصوصاً أن حزب الله وهو كتنظيم بمأزق اليوم أمام جمهوره، بظهوره غير قادر على وقف أو ردع الإسرائيلي عن تنفيذ ضربات بالعمق اللبناني، خصوصاً في الضاحية الجنوبية لبيروت، كما لا يمكنه البقاء في مستوى المتلقي والرد الشكلي، بل يحتاج إلى رفع وتيرة هجماته ونتائجها لتحقيق بعض الردع بالمواجهة مع إسرائيل».

ميدانياً، استهدف الطيران الحربي الإسرائيلي منزلاً في الناقورة، وخراج بلدة كونين. وقصف مدفعياً، وادي حامول في الناقورة، وأطراف طيرحرفا . عين الزرقا. كما حلّق الطيران على علو منخفض جداً فوق قرى وبلدات قضاء مرجعيون، وعلى متوسط فوق منطقة جزين. وخرق جدار الصوت على دفعتين، على علو منخفض فوق مدينة صيدا وضواحيها وفي أجواء منطقتي النبطية وإقليم التفاح محدثاً دوياً قوياً. واستهدف «حزب الله» موقع السماقة ورويسات العلم في تلال كفرشوبا المحتلة. وأعلن الجيش الإسرائيلي مهاجمة «بنى تحتية لحزب الله في منطقة كونين»، واعتراض «هدفاً جوياً مشبوهاً اجتاز الأراضي اللبنانية باتجاه الأراضي الإسرائيلية في منطقة كفار بلوم».

معارضة رسمية لـ«وحدة الساحات»

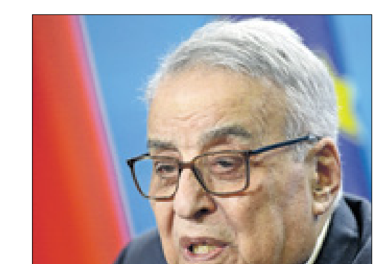

استبعد وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، عبد الله بو حبيب (الصورة)، مساء أول من أمس الأربعاء، أن «تشنّ إسرائيل حرباً بريّة على لبنان»، معتبراً في حديث تلفزيوني أن «تعرف بأن هكذا حرب لن تكون نزهة بالنسبة لها». وتوقّع «أن تطول حرب الاستنزاف التي تشنّها إسرائيل». وإذ أبدى معارضته لمبدأ «وحدة الساحات»، أوضح بو حبيب أنه يتعامل «مع الأمر الواقع»، مؤكداً أهمية دعم الجيش اللبناني في جنوب الليطاني.

رامي أبو حمدان: الأهداف التي يضربها العدو ليست ذات جدوى

مهند الحاج علي: إسرائيل أعادت تعريف قواعد الاشتباك

متابعة

بوابات الأقصى... الاحتلال يكرر تجربة 2017

يحاول الاحتلال الإسرائيلي، بوضعه حواجز حديدية على أبواب المسجد الأقصى الثلاثة، تطبيق سيناريو البوابات الإلكترونية الذي فشل في 2017، جراء احتجاجات كبيرة

القدس ـ **محمد عبد ربه**
حيفا ـ **ناهد درباس**
رام الله، عمان ـ **العربي الجديد**

واصلت قوات الاحتلال وتيرة تصعيدها في القدس والضفة الغربية المحتلة، مع تركيب حواجز حديدية على أبواب المسجد الأقصى، في خطوة غير مسبوقة، بالإضافة إلى توزيعها المزيد من أوامر الإبعاد عن المسجد الأقصى بحق فلسطينيي الداخل، واقتحامها القرى والمدن في الضفة، معتقلة المزيد من الفلسطينيين.

وفرضت واشنطن عقوبات على ثلاثة مستوطنين وموقعين استيطانيين في الضفة. وأضافت وزارة الخزانة مزرعة «موشيس» ومزرعة «تسفيس»، وثلاثة مستوطنين إلى قائمة الكيانات الخاضعة للعقوبات. وكانت واشنطن قد فرضت في فبراير/ شباط الماضي عقوبات على أربعة مستوطنين اتهمتهم بالتورط في العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وشرعت قوات الاحتلال، أمس الخميس، بتركيب حواجز حديدية على أبواب المسجد الأقصى الثلاثة، الملك فيصل، والغوانمة، والحديد، وذلك في ظل إجراءات عسكرية إسرائيلية في محيط المسجد الأقصى ومدينة القدس عموماً، قبيل الجمعة الأولى من شهر رمضان. وتعيد هذه الحواجز إلى أذهان المقدسيين البوابات الإلكترونية التي كانت وضعتها قوات الاحتلال عام 2017، وتسببت في حينه باحتجاجات عارمة اضطرت في أعقابها قوات الاحتلال إلى إزالتها. وفيما حاولت شرطة الاحتلال نفي وضع حواجز تعوق دخول المصلين للأقصى، وأنها فقط لاستخدامات عناصر أمنها، وتعزيز إجراءات حمايتهم عند البوابات، حذر مقدسيون من أن يكون هذا الأمر محاولة جس نبض لخطوات أخرى تعزز محاولات الاحتلال ومستوطنيه فرض السيطرة الكاملة على الأقصى. وعبّر رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس وخطيب المسجد الأقصى عكرمة صبري، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن قلقه من أن تكون تلك الحواجز دائمة، ما يمنع المصلين من الوصول بحرية للمسجد الأقصى. وحذر الباحث المختص في شؤون المسجد الأقصى زياد ابحيص، في حديثه لـ«العربي الجديد»، من أن «ما جرى محاولة متجددة لمعركة البوابات التي حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين) نتنياهو في حينه فرضها كواقع على المسجد الأقصى». وقال: «هذا مشروع يهدف في النهاية إلى التحكم بأبواب الأقصى، وبالتالي إسقاط المسجد الأقصى أمنياً. والخطير فيها أنها تفتح الباب على تغيير هويته الإسلامية. وإذا هم سيطروا على المسجد الأقصى فإنه سيسهل تحويله إلى مُقدس مشترك للمسلمين واليهود، ثم إلى هيكل».

وازدادت أوامر الإبعاد عن المسجد الأقصى بحق فلسطينيي الداخل مع دخول شهر رمضان الحالي، إذ وزع الاحتلال الإسرائيلي مئات الاستدعاءات على المرابطين والناشطين السياسيين، وحولهم إلى جلسة استماع وتحقيق في مركز القشلة بالقدس. وحصل الناشط من حيفا آدم العرادات، على إبعاد عن المسجد الأقصى لمدة ستة أشهر. وقال، لـ«العربي الجديد»: «جاءت وحدة خاصة من الشرطة الإسرائيلية إلى بيتي وفتشته قبل أسبوع، ثم سلمتني ورقة أمر استدعاء للقشلة (مركز الشرطة) في القدس. وقد ذهبت في حينه إلى الجلسة، وجرى إبعادي عن الأقصى لمدة ستة أشهر»، مضيفاً أن هذه هي المرة الأولى التي يُبعد فيها عن الأقصى، حيث جرى سابقاً إبعاده عن القدس. من جهتها، قالت سماح محاميد، وهي ناشطة ومرابطة في المسجد الأقصى: «تلقيت يوم الجمعة الماضي دعوة لجلسة استدعاء من أجل إبعادي عن المسجد الأقصى. وهذا يرتبط أيضاً باعتقالي بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي اندلعت في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بتهمة التحريض على العنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي»، مضيفة أنها حصلت حتى الآن على عشرة أوامر بالإبعاد عن المسجد الأقصى.

على صعيد آخر، أكد العاهل الأردني عبد الله الثاني خلال اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس الخميس، ضرورة إدامة التنسيق لتفادي أي تصعيد محتمل في القدس والمسجد الأقصى. وأدانت وزارة الخارجية الأردنية إقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تركيب حواجز حديدية على ثلاثة أبواب في المسجد الأقصى، معتبرة ذلك خطوة خطيرة ومرفوضة. واستنفرت حركة حماس، أهالي القدس والضفة الغربية المحتلة والداخل الفلسطيني، للصلاة والرباط في المسجد الأقصى، وذلك في الجمعة الأولى من شهر رمضان. ودعت في بيان، أمس الخميس، إلى المشاركة الفاعلة في كسر حصار الاحتلال على الأقصى، والوصول للصلاة، والرباط في جنباته، وإحياء لياليه.

وفي الضفة الغربية المحتلة، نصبت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، بوابتين حديديتين في شارع حوارة الرئيسي جنوب نابلس، ليصبح العدد الإجمالي لهذه البوابات التي جرى نصبها أربع بوابات، منذ أمس الأول، فيما هاجمت مجموعة من المستوطنين متنزهاً في بلدة حوارة. وأغلقت قوات الاحتلال، أمس الخميس، مكب النفايات الخاص ببلدة قبلان جنوب نابلس شمالي الضفة الغربية، وجرفت الأراضي المحيطة به. ودهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال اقتحامها مخيمي عقبة جبر وعين السلطان في مدينة أريحا شرقي الضفة الغربية، عدداً من المنازل، ونفّذت عمليات اعتقال طاولت خمسة شبان، اثنان من عقبة جبر، وثلاثة من عين السلطان. واقتحم جيش الاحتلال مدينة دورا جنوب الخليل. واستهدف مقاومون فلسطينيون قوات الاحتلال بعبوة في مخيم عسكر القديم بمدينة نابلس. كما اقتحمت قرية زواتا غرب نابلس، وبلدتي إذنا ويطا في محافظة الخليل. وقالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، في بيان، إنّ قوات الاحتلال اعتقلت، منذ مساء أمس الأول 20 فلسطينياً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم أسرى سابقون. وبذلك ترتفع حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر، إلى نحو 7585، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن جرى الإفراج عنهم لاحقاً.

حاجز حديدي وضعته قوات الاحتلال على بوابة الملك فيصل امس (محمد حماد/الأناضول)

فرضت واشنطن عقوبات على 3 مستوطنين وموقعين استيطانيين

رصد

صاروخ أسرع من الصوت في ترسانة الحوثيين؟

ذكرت «ريا نوفوستي» الروسية أن الحوثيين يمتلكون صاروخاً أسرع من الصوت ما قد يشير إلى تطوّر أساليب هجماتهم في البحر الأحمر

نقلت وكالة أنباء «ريا نوفوستي» الروسية الرسمية، عن مسؤول عسكري مقرّب من الحوثيين لم يذكر اسمه أمس، تأكيده امتلاك الجماعة في ترسانتها صاروخاً جديداً تفوق سرعته سرعة الصوت. وقال المسؤول إن قوات وحدة الصواريخ التابعة للجماعة «نجحت في اختبار صاروخ قادر على الوصول إلى سرعة تصل إلى 8 ماخ (حوالى 10 آلاف كلم/ الساعة) ويعمل بالوقود الصلب»، مشيراً إلى أن الحوثيين «يعتزمون استخدامه خلال الهجمات في البحر الأحمر وخليج عدن، وكذلك ضد أهداف في إسرائيل». وسرعة 8 ماخ هي ثمانية أضعاف سرعة الصوت، ويمكن للأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، والتي تطير بسرعات أعلى من 5 ماخ، أن تشكل تحديات حاسمة لأنظمة الدفاع الصاروخي بسبب سرعتها وقدرتها على المناورة، فيما تطير الصواريخ الباليستية على مسار يمكن من خلاله للأنظمة المضادة للصواريخ مثل «باتريوت» أميركية الصنع توقّع مسارها واعتراضها.

من جهته قال فابيان هينز، خبير الصواريخ وزميل الأبحاث في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لوكالة «أسوشييتد برس» إنه لن يتفاجأ «إذا قامت إيران بنقل سلاح جديد تفوق سرعته سرعة الصوت إلى الحوثيين». ومع ذلك، فإن السؤال وفق هينز، هو «ما مدى قدرة مثل هذا السلاح على المناورة بسرعات تفوق سرعة الصوت وما إذا كان بإمكانه ضرب أهداف متحركة، مثل السفن في البحر الأحمر». وتابع: «لا أستبعد احتمال أن يكون لدى الحوثيين نظام ما لديه بعض القدرة على المناورة إلى حد ما»، مضيفاً «من الممكن أيضاً أن تنقل إيران أشياء جديدة ليقوم الحوثيون بتجربتها». وتنفي إيران منذ فترة طويلة تسليح الحوثيين، ويرجع ذلك على الأرجح إلى حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة منذ سنوات على الجماعة. ومع ذلك، استولت الولايات المتحدة وحلفاؤها على شحنات أسلحة متعددة كانت متجهة إلى الحوثيين في مياه الشرق الأوسط، فيما تزعم إيران أنها تمتلك سلاحاً تفوق سرعته سرعة الصوت، إذ كشفت في يونيو/ حزيران الماضي، عن صاروخها «فتاح»، وتحدثت عن آخر بأنه قيد التطوير.

ولم تستجب بعثة إيران لدى الأمم المتحدة لطلب التعليق حول هذا الشأن، أمس، وكذلك الأسطول الخامس التابع للبحرية الأميركية المتمركز في البحرين، وأيضاً رفض الجيش الإسرائيلي التعليق، وفق «أسوشييتد برس». وفي السياق ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية أمس، أن الولايات المتحدة وإيران عقدتا محادثات غير مباشرة في سلطنة عُمان في يناير/ كانون الثاني الماضي، «لإنهاء الهجمات على السفن في البحر الأحمر»، فيما كانت آخر جولة معروفة من هذه المحادثات قد جرت في مايو/ أيار الماضي. ونقلت عن مصدر مطلع أن المسؤولين الأميركيين يرون في القناة غير المباشرة مع إيران «وسيلة لإثارة مجموعة كاملة من التهديدات الصادرة عن طهران»، بما فيها «ما يتعين عليهم القيام به من أجل منع نشوب صراع أوسع نطاقاً كما يزعمون أنهم يريدون».

وفي وقت لم تعترف فيه وزارة الخارجية الأميركية على الفور بالمحادثات أو تعلّق عليها، نفت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إرنا»، أمس، صحة تطرّق «الحوار غير المباشر بين الوفدين الإيراني والأميركي» لتطورات البحر الأحمر، في تأكيد ضمني على حصول المحادثات. وأكدت نقلاً عن مصدر لم تسمه، أن «تبادل الرسائل والحوار غير المباشر اقتصرا على المحادثات بهدف رفع العقوبات (عن إيران) فحسب، ولم يتم تبادل رسائل بشأن تطورات البحر الأحمر».

في غضون ذلك، كررت جماعة الحوثيين، أمس الخميس، أنها لن توقف هجماتها في البحر الأحمر حتى إنهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ورفع الحصار وإدخال المساعدات الإنسانية إلى كافة أنحاء القطاع. وأضاف المتحدث باسم الجماعة محمد عبد السلام، عبر منصة «إكس»، أن هذا الموقف «الثابت والمستمر» هو «مسؤولية دينية وأخلاقية وإنسانية». يأتي ذلك غداة دعوة سفارات الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا لدى اليمن، في بيان مشترك مساء أول من أمس الأربعاء، الحوثيين إلى وقف هجماتهم، واعتبارها «لا تؤدي سوى إلى زعزعة استقرار المنطقة وإلحاق الضرر بالشعب اليمني».

في غضون ذلك تواصلت المواجهات على جبهة البحر الأحمر، أمس، إذ أعلنت وكالة «يو كاي أم تي أو» البريطانية للأمن البحري، تلقيها بلاغاً من سفينة يفيد بوقوع انفجار قربها على بُعد 50 ميلاً بحرياً جنوب شرق مدينة عدن، في جنوبي اليمن. وقالت الوكالة التي تديرها القوات الملكية البريطانية، في بيان أمس، إن «السفينة لم تصب بأية أضرار والطاقم بخير». بالمقابل أعلنت جماعة الحوثيين، عن هجوم أميركي بريطاني استهدف بـ4 غارات منطقة الجاح في محافظة الحديدة غربي اليمن، وفق قناة «المسيرة» التابعة للحوثيين، وذلك بعد سلسلة من الغارات الأميركية - البريطانية على مطار الحديدة الدولي أول من أمس الأربعاء بـ4 غارات، والاثنين الماضي على المطار نفسه بـ13 غارة.

وفي الأثناء قالت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم»، إن الحوثيين أطلقوا صاروخاً باليستياً مضاداً للسفن من اليمن صوب خليج عدن، لكنه لم يتسبب في أضرار لأي سفينة. وأشارت في بيان على «إكس» فجر أمس، إلى أن الصاروخ أطلق صباح أول من أمس، «من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن إلى خليج عدن. ولم يصب الصاروخ أي سفن ولم يبلغ عن وقوع أي إصابات أو أضرار». وتابعت: «ثم نجحت القيادة المركزية الأميركية في الاشتباك مع 4 أنظمة جوية من دون طيار وصاروخ أرض-جو في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن ودمرتها».

(العربي الجديد، الأناضول، أسوشييتد برس، فرانس برس)

تظاهرة للحوثيين تنديدا بالغارات الاميركية، صنعاء (اسامة عبد الرحمن/ اسوشييتد برس)

أميركا وإيران عقدتا محادثات غير مباشرة في سلطنة عُمان في يناير

شرق غرب

البرلمان الإسباني يعفو عن انفصاليي كتالونيا

أقرّ النواب الإسبان، أمس الخميس، مشروع قانون العفو عن الانفصاليين الكتالونيين، مع تصويت 178 نائباً لصالح مشروع القانون و172 ضدّه. وشارك جميع أعضاء مجلس النواب الـ350 في جلسة أمس. وسيُرفع النصّ إلى مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الحزب الشعبي اليميني الذي يعارض هذا الإجراء بشدة وتعهد ببذل كل ما في وسعه لتأخير إقراره، قبل إعادته إلى مجلس النواب لاعتماده، وهو أمر غير متوقع حصوله قبل مايو/ أيار المقبل. من جهته، يفكّر الزعيم الانفصالي كارليس بوتشيمون (الصورة)، بالعودة إلى إسبانيا، بعدما أمضى سنوات في منفى اختياري لتجنّب ملاحقته قضائياً على خلفية محاولة انفصال كتالونيا في عام 2017.

(فرانس برس)

جولة صينية في أستراليا ونيوزيلندا

يزور وزير الخارجية الصيني وانغ يي أستراليا ونيوزيلندا بين 17 مارس/آذار الحالي و21 منه، على ما أعلن مسؤولون في بكين، أمس الخميس، في وقت يُرجّح أن ترفع الصين الرسوم الجمركية العقابية المفروضة على النبيذ الأسترالي. وتأتي هذه الزيارة الأولى لوزير خارجية صيني لأستراليا منذ عام 2017 في سياق تهدئة العلاقات التجارية بين بكين وكانبيرا.

(فرانس برس)

الهولندي المتطرف غيرت فيلدرز لن يرأس الحكومة

أعلن زعيم اليمين المتطرّف الهولندي غيرت فيلدرز (الصورة)، مساء أول من أمس الأربعاء، فشله في تشكيل ائتلاف حكومي يتولّى فيه منصب رئيس الوزراء، في إقرار يأتي بعد أربعة أشهر من فوزه المفاجئ في الانتخابات التشريعية. وقال فيلدرز في منشور على منصة «إكس» (تويتر سابقاً) «لا يمكنني أن أصبح رئيساً للوزراء إلا إذا دعمتني كلّ الأحزاب في الائتلاف. الحال ليست كذلك».

(فرانس برس)

جسر جوي أممي لهايتي

أعلنت بعثة الأمم المتحدة في هايتي، مساء أول من أمس الأربعاء، نيتها إقامة «جسر جوّي مع جمهورية الدومينيكان من أجل ضمان انسيابية المساعدات وتنقلات طواقمها». في المقابل، تعهّد زعيم عصابة نافذة، جيمي شيريزييه، في مقابلة مع الإذاعة الكولومبية «دبليو راديو»، أن استقالة رئيس الوزراء آرييل هنري لا تعنيه كثيراً، مؤكداً «مواصلة النضال من أجل تحرير هايتي».

(فرانس برس)

بايدن يتقدم على ترامب بـ1 في المائة

تقدم الرئيس الأميركي الديمقراطي جو بايدن بفارق 1% على منافسه الرئيس السابق، الجمهوري دونالد ترامب، قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وبحسب استطلاع أجرته «رويترز / إبسوس»، أعلن 39% من الناخبين دعم بايدن، في مقابل 38% لترامب. وقال 5% إنهم لن يصوتوا، بينما ذكر 7% إنهم لا يعرفون أو يرفضون الإجابة، في الاستطلاع الذي استمر أسبوعاً.

(رويترز)

الحدث

يتجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، للفوز بولاية رئاسية خامسة، بموجب الانتخابات الرئاسية الروسية، التي تبدأ اليوم الجمعة، وتنتهي الأحد. ولا ينافس بوتين هنا سوى بوتين نفسه، رغم وجود 3 مرشحين

بوتين ينافس نفسه

الانتخابات الرئاسية الروسية تنطلق اليوم

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

يخوض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بدءاً من اليوم الجمعة وعلى مدى ثلاثة أيام، الانتخابات الرئاسية الروسية للمرة الخامسة، كـ«مرشح مستقل»، بنتيجة مضمونة سلفاً لمصلحته وبأغلبية ساحقة، في ظل عدم وجود أي منافس يتمتع بثقل سياسي أو جماهيري من بين المرشحين الثلاثة الآخرين الذين يترشحون ضده: نيكولاي خاريتونوف وفلاديسلاف دافانكوف ولیونيد سلوتسكي، ليكون بوتين عملياً في منافسة مع نفسه. وبمقتضى إلغاء القيود على الفترات الرئاسية ومدتها في التعديلات الدستورية، التي أقرت باستفتاء في يوليو/تموز 2020، يسمح لبوتين بالترشح لفترتين رئاسيتين إضافيتين، من 6 سنوات لكل منها (بعدما كانت 4 سنوات كل ولاية قبل التعديلات)، تستمران معاً حتى عام 2036، مع ممارسة صلاحيات أوسع تعزز من هيمنته على مفاصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وضع لم يكن من الممكن الوصول إليه في روسيا لولا سياسة ممنهجة اعتمدها بوتين على مدى السنوات الماضية، أقصت أي منافس حقيقي له من المشهد سواء بالقتل أو النفي، حتى من داخل دائرته الضيقة، وقادت إلى تكريس الحكم الفردي، مما لا يسمح لأي صوت بأن يعلو على صوته، مع حضور شعارات استعادة نفوذ الاتحاد السوفييتي وأمجاد روسيا القيصرية. وإذا كان تمرد مجموعة «فاغنر» في يونيو/حزيران 2023 شكل المؤشر الأخطر منذ سنوات على ضعف تماسك الجبهة الداخلية الروسية، فإن بوتين سيواجه تحديات كبيرة وخطيرة في ولايته الرئاسية الخامسة، التي تنتهي في عام 2030، ترتبط بالجبهة الداخلية والعلاقة مع الخارج على حد سواء، لا سيما في ظل استمرار حرب الاستنزاف في أوكرانيا، التي دخلت عامها الثالث.

ويتوجه الناخبون الروس إلى صناديق الاقتراع اليوم الجمعة، للمشاركة في عملية انتخابية تستمر لثلاثة أيام، هي الخامسة لبوتين منذ توليه السلطة في عام 2000، حين انتُخب للمرة الأولى لولاية من 4 سنوات. وأعيد انتخابه ولاية ثانية بين عامي 2004 و2008. وقبل التعديلات الدستورية في عام 2020، كان ممنوعاً على أي رئيس روسي تولي الرئاسة لأكثر من ولايتين متتاليتين، مما دفع بوتين إلى الاتفاق مع رئيس الوزراء في حينه، دميتري ميدفيديف، ليُنتخب الأخير رئيساً للفترة بين عامي 2008 و2012، بينما تولى بوتين رئاسة الوزراء خلال تلك الفترة، لكنه كان عملياً الحاكم الفعلي لروسيا. وميدفيديف يتولى حالياً منصب نائب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي. وفي عام 2012، عاد بوتين للرئاسة لولاية ثالثة من 6 سنوات هذه المرة، بموجب تعديلات دستورية أُقرّت في عام 2008، تضمنت جعل مدة الولاية الرئاسية 6 سنوات بدلاً من 4.

المرشحون الثلاثة الذين قبلت طلباتهم إلى جانب الرئيس بوتين هم من الأحزاب النظامية الممثلة في البرلمان هم، فلاديسلاف دافانكوف وهو نائب رئيس مجلس الدوما ممثلاً عن حزب «أناس جدد» الذي تمثل للمرة الأولى في البرلمان بالانتخابات التشريعية عام 2021 وحل خامساً في الترتيب، كما يشارك في التنافس الصوري ليونيد سلوتسكي رئيس الحزب الديمقراطي الليبرالي ثالث أكبر حزب في البرلمان. وتسلم سلوتسكي رئاسة الحزب بعد وفاة مؤسس الحزب فلاديمير جيرينوفسكي في إبريل/نيسان 2022 إلى جانب نيكولاي خاريتونوف مرشحاً عن الحزب الشيوعي، ثاني الأحزاب الممثلة في البرلمان. وكان خاريتونوف قد ترشح في انتخابات 2004 ضد بوتين وحصل على 13,8 في المائة من الأصوات. وامتنع حزب «روسيا العادلة من أجل الحقيقة»، رابع أكبر حزب في البرلمان، الدفع بمرشح خاص وأكد دعم بوتين. ويلاحظ أن المرشحين الثلاثة يعتبرون من الصف الثاني، مما يشكل عامل عدم رضا لدى الكرملين، بعزوف زعيم الحزب الشيوعي غينادي زيوغانوف عن ترشيح نفسه، وكذلك زعيم حزب «أناس جدد» ليكسي نيتشايف. وبالنسبة لرئيس الحزب الديمقراطي الليبرالي ليونيد سلوتسكي فهو غير معروف على نطاق واسع، ولذلك كان لافتاً أن أحد الشعارات المهمة في حملة انتخابية «قضية جيرينوفسكي ما زالت حية»، لاجتذاب التيار الشعبوي المؤيد لجيرينوفسكي بالإضافة للأصوات الاحتجاجية، التي كان يحصل للحزب الليبرالي عادة في الشرق الأقصى الروسي الفقيرة والمهملة. وتعكس خيارات الأحزاب في مواجهة بوتين، وخوضها الانتخابات الرئاسية الروسية تحت السقف الذي يحدده، الحال الذي وصل إليه النظام السياسي الروسي خلال ما يقارب من ربع قرن على حكم بوتين، من تدجين للنخب السياسية والحزبية المعارضة، واستبعاد من يفارقون بالتغريد خارج السرب، وسجنهم أو تصفيتهم إذا لزم الأمر.

وبدا واضحاً أن المرشحين الثلاثة يتحاشون توجيه أي نوع من النقد لبوتين، ويؤيدون الحرب على أوكرانيا، الأمر الذي أفرغ المعركة الانتخابية من أي مضامين سياسية جدية، بعدما استبعدت لجنة الانتخابات المركزية المرشح بوريس ناديجدين والإعلامية التلفزيونية السابقة يكاترينا دونتسوفا، رغم أن فرصهما كانت شبه معدومة في تحقيق نتيجة وازنة. ووجودهما على قائمة المرشحين، من شأنه أن يثير جدلاً حول الموقف من الحرب على أوكرانيا والتعديلات الدستورية والحريات العامة وقضية والسجناء السياسيين، وهذا ما لا يريده بوتين في مؤشر إلى الحالة التي وصلت روسيا إليها بعد نحو 24 عاماً من تولي بوتين الحكم الفعلي في البلاد، قال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف في 17 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي: «رأيي الشخصي، على الرغم من أنه ليس لدي الحق في قول ذلك، ولكن، بالخروج عن القواعد، أستطيع أن أقول إنه في الوقت الحالي ليس لديه منافسون ولا يمكن أن يكون له أي منافسين في روسيا الاتحادية». ولتكريس نظام الحكم الفردي، استخدم بوتين عدة أدوات من ضمنها التعديلات الدستورية كوسيلة لتمديد فترات حكمه، وإحكام القبضة على مفاصل السلطة، بدءاً من تمديد الفترة الرئاسية من 4 إلى 6 سنوات بموجب تعديلات 2008، فإن تعديلات 2020 «صفّرت» عدّاد الفترات الرئاسية السابقة، وسمحت لبوتين بالترشح لولايتين متتاليتين، مما يسمح له بالبقاء نظرياً حتى 2036. وبدأ بوتين ضابط المخابرات السابق الصعود إلى رئاسة الهرم السياسي في نهاية تسعينيات القرن الماضي بسرعة لافتة. ومعلوم أن روسيا عاشت في تسعينيات القرن الماضي حالة من الفوضى السياسية والأمنية العارمة، والنزعات الانفصالية، إثر صدمة الانتقال بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، في ظل نظام الحكم المتهالك للرئيس بوريس يلتسين، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لغالبية الروس، وتوحش جماعات الأوليغارشيين الجدد الذين اغتنوا من خلال عمليات الاستيلاء على مؤسسات القطاع العام ونهب الثروات واستشراء الفساد. حتى وصلت الأوضاع إلى عتبة الانفجار بعد ثماني سنوات من حكم يلتسين، ومع تدهور صحته بدأت عملية البحث عن بديل، فوقع الاختيار على بوتين، الذي دفع به يلتسين والحلقة المقربة منه كرئيس للوزراء، في أغسطس/ آب 1999. وفي 31 ديسمبر/ كانون الأول من العام ذاته كتب السطر الأخير من سنوات يلتسين في الحكم، باستقالته وتسليم زمام الحكم ليوتين كقائم بأعمال الرئاسة، وبانتخاب بوتين رئيساً جديداً، في مايو/ أيار 2000، عبرت روسيا نحو فصل جديد من تاريخها أسس فيه بوتين لحكم الرجل الواحد، تحت شعارات استعادة نفوذ الاتحاد السوفييتي وأمجاد روسيا القيصرية. وانصبت جهود بوتين في الولايتين الرئاسيتين الأولى والثانية بين عامي 2000 و2008، على إنهاء ملف التمرد في الشيشان، وإعادة بناء شبكة العلاقات مع بلدان الاتحاد السوفييتي السابق كأرضية جيوسياسية لاستعادة نفوذ السوفييت السابق مع مزيج من النزعة الإمبراطورية الروسية. كما فرض بالتدريج سطوته على البرلمان وعلى المقاطعات والمناطق الروسية والجمهوريات التي تتمتع بالحكم الذاتي، وقام بتعيين مقربين منه. وألغى الانتخابات الإقليمية لحكام الأقاليم في عام 2004، واستعاض عنها باقتراح قائمة من ثلاثة مرشحين ينتخب من بينهم البرلمانات الإقليمية حاكماً للإقليم. ولم يدم الوفاق بين بوتين ومراكز القوى (نخبة الكرملين) في عهد يلتسين، من أوليغارشيين وإصلاحيين موالين للغرب، فأطاح بمن رفضوا الرضوخ له الواحد تلو الآخر، على سبيل المثال لا الحصر: إبعاد بوريس بيريزوفسكي في عام 2000، وسجن ميخائيل خودوركوفسكي بتهمة الاحتيال الضريبي 2003، وسيرغي بولونسكي بتهمة اختلاس الأموال في عام 2008، وآخرين. وبالمقابل تم تطويع العديد من الأوليغارشيين الجدد مثل اليشر عثمانوف وأندريه ميلينشينكو ورومان أبراموفيتش ويوري ميلنر وميخائيل فريدمان وغيرهم. قتل العديد من المعارضين أو المنتقدين بقوة لنظام حكم بوتين في عمليات أشارت فيها أصابع الاتهام إلى جهاز الأمن الفيدرالي الروسي «أف أس بي» (المعروف بكونه وريث جهاز كا جي بي السوفييتي)، ومنهم على سبيل المثال: زعيم حزب روسيا الليبرالية سيرغي يوشينكوف، الذي قُتل بإطلاق نار في موسكو وبيوناكسك وفولغودونسك، أسفرت عن مقتل 307 أشخاص وجرح أكثر من 1700 آخرين، واتُّهمت مجموعات شيشانية بارتكابها، وهي التفجيرات التي استغلها بوتين لشن حرب الشيشان الثانية (دارت المعارك الكبرى بين عامي 1999 و2000، فيما استمرت المناوشات حتى عام 2007). والبروز بمظهر المدافع عن وحدة البلاد ضد النزعات الانفصالية. واغتيلت الصحافية الاستقصائية آنا بوليتوفسكايا، في أكتوبر 2006، على مدخل مبنى شقتها في وسط موسكو، بسبب انتقاداتها للحرب التي شنها بوتين على الشيشان. وفي العام نفسه تم تسميم الجاسوس الروسي السابق الكسندر ليتفينتكو، بعنصر البولونيوم في كوب من الشاي، في أحد فنادق العاصمة البريطانية لندن. واغتيل نائب رئيس الوزراء السابق بوريس نيمتسوف في فبراير 2015، بإطلاق الرصاص عليه وعلى صديقته الأوكرانية آنا دوريتسكايا، قرب الكرملين، لكن صديقته نجت. وقبل نحو شهر من الانتخابات الرئاسية الروسية الحالية توفي اليكسي نافالني معارض الكرملين الأشرس في السنوات الأخيرة، وسط اتهامات بتصفية متعمدة للمعارض في سجن قرب القطب الشمالي.

اتبع بوتين في ولايته الرئاسية الأولى سياسة منفتحة على الغرب، وحاول استثمار أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 التي هزت الولايات المتحدة، في تقديم روسيا كشريك مع الغرب في مكافحة الإرهاب الدولي، في تحول وُصف حينذاك بالتوجه نحو «الاندماج في الفضاء الغربي»، إلا أن استمرار توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً، وخيبة أمل بوتين من النتائج الذي تمخضت عن هذا التحول، دفعا الرئيس الروسي إلى إدخال تعديل على سياسته الخارجية، بالجمع بين التوجه الأوراسي مع إبقاء الأبواب مفتوحة على الغرب. لكن مساحة الانفتاح على الغرب أخذت تضيق بسرعة، وأعلن بوتين في مؤتمر ميونخ للأمن، في فبراير 2007، تخليه عن توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة، والعمل على أن تكون لروسيا سياسة خارجية نشطة، واستعادة دورها ومكانتها وحضورها دولياً، في سياق إعادة السعي لتوازنات دولية جديدة، تقوم على التعددية القطبية. في السياق، لجأت روسيا لاستخدام قوتها العسكرية بشن حرب خاطفة على جورجيا، في أغسطس 2008، سلخت بنتيجتها أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا. وتكرس هذا النهج في السيطرة على شبه جزيرة القرم الأوكرانية في مارس 2014، ودعم الانفصاليين في إقليم دونباس (يضم منطقتي لوغانسك ودونيتسك). وشكل التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية، في سبتمبر/أيلول 2015، سابقة من نوعها في السياسة الروسية، لكنها تندرج في التغيرات السياسة الخارجية للكرملين. وباندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، في فبراير 2022، دخلت روسيا في صراع مفتوح مع الغرب، يرتب عليه تعقيد العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي، والمشهد الدولي ككل، في وقت تتزايد فيه التحذيرات من احتمال حدوث صدام عسكري مباشر بين روسيا وحلف شمال الأطلسي. مما لا شك فيه أن الانتصار في الحرب على أوكرانيا يمثل الهدف الرئيسي لبوتين في المدى المنظور، إلا أن هدفه على المدى البعيد هو تكريس البوتينية في النظام السياسي الروسي لضمان استمراريتها. لكن من الصعب فصل هذا الهدف عن تداعيات الحرب الأوكرانية وما ستؤول إليه في نهاية المطاف. وليس من المبالغة القول إن مصير بوتين وحكم التاريخ عليه يرتبط بالحرب على أوكرانيا.

بوتين في موسكو، 29 فبراير الماضي (الكساندر زيمبالياشينكو/سبوتنيك برس)

> منافسو بوتين بالرئاسيات يتحاشون توجيه أي نوع من النقد له

> تُشكّل حرب أوكرانيا معياراً لاستمرار البوتينية

> قُتل العديد من المعارضين لبوتين في روسيا وخارجها

إسكات وسائل الإعلام

تحرّك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ضد وسائل الإعلام الروسية المستقلة التي كانت تنتقد الكرملين، منذ انتخابه في عام 2000، ففي مايو/أيار من العام نفسه، دهمت شرطة الضرائب مكاتب شبكة «إن تي في» الإخبارية المستقلة، التي كان يشاهدها آنذاك حوالي 100 مليون شخص، وتواصل بعدها استهداف وسائل الإعلام المستقلة الأخرى. ويوضع يده على وسائل الإعلام المستقلة أصبح الكرملين يفرض رقابة صارمة على ما يُعرض على الجمهور الروسي.

لا مراقبة أوروبية للرئاسيات

أعلن البرلمان الأوروبي، أمس الخميس، عن عدم مشاركته في مراقبة الانتخابات الرئاسية الروسية. ونقلت وكالة «تاس» الروسية، عن رئيسي فريق دعم الديمقراطية وتنسيق الانتخابات في البرلمان الأوروبي الثانيين، الألماني ديفيد ماكاليسبر، والبولندي توماس توبيه، في بيان: «لم يكلف أي عضو في البرلمان الأوروبي بمراقبة العملية الانتخابية الروسية، وبالتالي لن يتم التعليق عليها ولا على النتائج التي سيعلن عنها بعد ذلك».

قانون الإجراءات الجنائية في مصر: تحايل لمد الحبس الاحتياطي

أعدت اللجنة الفرعية في مجلس النواب المصري، مسودة مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد، من دون النظر إلى رؤية الجماعات الحقوقية حوله

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قبل أيام انتهت اللجنة الفرعية في مجلس النواب المصري، المشكّلة لصياغة ومراجعة مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد المقدم من الحكومة في 6 مارس/آذار الحالي، من إعداد مسودة المشروع تمهيداً لعرضه على لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، ومن ثم عرضه على مجلس النواب في جلسته العامة، من دون النظر إلى مطالب الجماعات الحقوقية في مصر، والتي نادت على مدار سنوات بالعديد من المطالب منها تخفيض مدد الحبس الاحتياطي. واستعرضت اللجنة الفرعية بمجلس النواب في اجتماعها الأخير، الأحد الماضي، الصياغات النهائية لمواد مشروع القانون، وأبرزها «تخفيض مدد الحبس الاحتياطي في الجنح والجنايات»، إذ وافقت في اجتماعها، يوم 6 مارس/آذار الحالي، على تخفيض المدد لتكون في الجنح 4 أشهر بدلاً من 6 أشهر، وفي الجنايات 12 شهراً بدلاً من 18 شهراً، و18 شهراً بدلاً من سنتين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة السجن المؤبد أو الإعدام. كما عُنيت وفق تعديلات قانون الإجراءات الجنائية حداً أقصى للحبس الاحتياطي من محكمة جنايات الدرجة الثانية أو محكمة النقض في الجرائم المعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد، ليصبح سنتين بحد أقصى، بدلاً من عدم التقيّد بمدة. لكن الخطير أنّ التعديلات أفقدت القانون «إلغاء الحد الأقصى للحبس الاحتياطي في بعض الجرائم» و«إعطاء المحكمة الحقّ في عدم سماع الشهود»، كذلك أفقدت المحكوم عليه، الحق بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر، وإن يطلب تشغيله خارج السجن بدلاً من تنفيذ العقوبة.

وخلصت اللجنة إلى نتائج عملها حول مشروع القانون في ظل غياب دور الحوار المجتمعي حوله، ومن دون النظر إلى المطالبات الحقوقية المزمنة، ورؤيتها حول هذا القانون، والذي يعد الحلقة الأولى والأهم لضمان عدالة المحاكمة. وخضع قانون الإجراءات الجنائية لمراحل من التعديلات على مدار سنوات، طمست ملامحه الأولى، بالالتفاف على نصوصه التي كانت عليه قبل ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011. لتأتي مسودة القانون الصادرة أخيراً، قبل عرضه للمناقشة العامة في مجلس النواب، لتلتف ثانية على تلك النصوص ولا تحقق الحد الأدنى حتى مما كان عليه سابقاً.

وأجرى المشرّع المصري، ممثلاً في رئيس الجمهورية ومجلس النواب، 6 تعديلات منذ 2011، على قانون الإجراءات الجنائية، وذلك في أعوام 2013 و2014 و2015 و2017. واعتبر رئيس مؤسسة «دعم العدالة بالمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة» في مصر، المحامي الحقوقي ناصر أمين، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «ملامح المشروع الذي تم طرحه، تحايل واضح للنصوص غير الدستورية التي تظلمت الحبس الاحتياطي خلال الفترة الماضية»، كما أنه «تحايل واضح على تخفيض مدد الحبس الاحتياطي، وإتاحة الفرصة لزيادتها مرة أخرى». وأضاف أنه «لم ينظر إلى الطلبات التي قدمت للحوار الوطني والتي كانت تطالب بالرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية، وتحديداً إلى تعديلات القانون عام 2006، والتي لا تزيد فيها فترة الحبس الاحتياطي في الجنايات عن 12 شهراً، وفي بعض الحالات التي تكون فيها العقوبة السجن المؤبد أو الإعدام تصل إلى الحبس الاحتياطي 18 شهراً كحد أقصى، إلا أنها لم تؤخذ أيضاً في الاعتبار». وتابع أمين أن «الإصرار على تمديد وزيادة فترة الحبس الاحتياطي، وحتى عدم الأخذ بما جاء في الحوار الوطني، هو تحايل مرفوض، لأن جهات التحقيق إذا أرادت أن تمد حبس متهم لمدد طويلة، ما عليها إلا أن تضيف مواد اتهام فقط تصل عقوبتها إلى المؤبد أو الإعدام، ومن ثم يمكنها مد الحبس لمدد طويلة عن طريق التحايل على التعديلات». واعتبر أن هذا الأمر «غير قانوني وغير دستوري ويخالف قواعد العدالة، والتي تنص على أن إجراء الحبس الاحتياطي هو إجراء احترازي احتياطي مؤقت، الغرض منه هو حفظ الأدلة وإتاحة الفرصة للتحقيق وليس على درجتين»، معتبراً أنها «خطوة جيدة ولكن تحتاج لتطبيق صحيح». وأضاف لـ«العربي الجديد»، إن «الحوار الوطني لم يُصدر توصيات أصلاً بشأن مسألة الحبس الاحتياطي، إلا لم تُعقد لها جلسة من الأساس». وأضاف أن «النقد الذي يمكن أن يوجه للحكومة في هذا الإطار، هو أنها مستعجلة في تعديل القانون، وكان عليها أن تطلب جلسة للحوار الوطني للعمل على التعديلات، أو أن يأتي تكليف من الرئيس (عبد الفتاح السيسي) وترفع النتائج للحكومة». بدوره قال المحامي الحقوقي، ومدير مركز «الشهاب لحقوق الإنسان»، خلف البيومي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن التعديلات الأخيرة «تتسق مع المبدأ المعمول به في مصر، وهو التقاضي على درجتين»، معتبراً أنها «خطوة جيدة ولكن تحتاج لتطبيق صحيح». وأضاف: «عموماً ضمانات المحاكمة العادلة ليست فقط تمكين المتهم من الطعن على الحكم، فهناك ضمانات من قبل عملية القبض من الأساس». وأضاف أن «النقد الذي يمكن أن يوجه للحكومة في هذا الإطار، هو أنها مستعجلة في تعديل القانون، وكان عليها أن تطلب جلسة للحوار الوطني للعمل على التعديلات، أو أن يأتي تكليف من الرئيس (عبد الفتاح السيسي) وترفع النتائج للحكومة». بدوره قال المحامي الحقوقي، ومدير مركز «الشهاب لحقوق الإنسان»، خلف البيومي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن التعديلات الأخيرة «تتسق مع المبدأ المعمول به في مصر، وهو التقاضي على درجتين»، معتبراً أنها «خطوة جيدة ولكن تحتاج لتطبيق صحيح». وأضاف: «عموماً ضمانات المحاكمة العادلة ليست فقط تمكين المتهم من الطعن على الحكم، فهناك ضمانات من قبل عملية القبض من الأساس». وأضاف أن «النقد الذي يمكن أن يوجه للحكومة في هذا الإطار، هو أنها مستعجلة في تعديل القانون، وكان عليها

> أمين: تمديد فترة الحبس الاحتياطي غير قانوني وغير دستوري

قانون الإجراءات الجنائية أولى ضمانات عدالة المحاكمة (خالد دسوقي/فرانس برس)

بريطانيا: تعريف جديد لـ«التطرف»

> أصدرت الحكومة البريطانية تعريفاً جديداً لـ«التطرف» يتعلّق بالأيديولوجيا التي تهدد الحريات ونظام الحكم، فيما يراه منتقدون أنه يستهدف المجتمعات المسلمة

نشرت الحكومة البريطانية، أمس الخميس، تعريفاً رسمياً أكثر صرامة لـ«التطرف»، ستُمنع بموجبه المجموعات التي تحمل هذا التصنيف من تلقي التمويل أو أي شكل آخر من أشكال التعامل الحكومي. وبينما لم يجر تعريف أي جماعة رسمياً على أنها «متطرفة» بموجب التعريف السابق المعمول به منذ عام 2011، ووسط عدم وضوح الجهات التي سيطاولها التعريف الجديد، تشير تصريحات المسؤولين في الحكومة التي تؤيد المحافظون -إلى جانب تحذيرات المنتقدين، فضلاً عن التوقيت، والذي قالت الحكومة إنه «رد على تصاعد جرائم الكراهية» منذ هجوم حركة «حماس» على إسرائيل في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي- إلى أن الإجراءات ستقوّض حرية التعبير، وسط تحذيرات من أنها ستطاول المجتمعات المسلمة.

وكانت لندن تعرّف التطرف بأنه «معارضة صريحة أو فعلية لقيمنا الأساسية»، بما في ذلك «الديمقراطية، وسيادة القانون، والحرية الفردية، والاحترام المتبادل، والتسامح مع الأديان والمعتقدات المختلفة». ليصبح التطرف بحسب التعريف الجديد: «الترويج لأيديولوجيا قائمة على العنف أو الكراهية أو عدم التسامح، أو نشرها». ويمكن اعتبار مجموعات أو أفراد متطرفين إذا استخدموا هذه الأيديولوجيا «لإبطال أو تدمير الحقوق والحريات الأساسية للآخرين، أو لتقويض أو قلب أو استبدال نظام المملكة المتحدة القائم على الديمقراطية البرلمانية الليبرالية والحقوق الديمقراطية». وسيعتبر متطرفاً أيضاً من «يوجد عمداً بيئة متساهلة للآخرين لتحقيق» الهدفين الأولين (استهداف الحريات ونظام الحكم). وأوضحت الحكومة، في بيان أمس، أن هذا «التعريف الجديد أضيق وأكثر دقة» من التعريف السابق، وينطبق على الأنشطة الحكومية من دون «أي تأثير على قانون العقوبات الحالي». وأضافت أنه يؤمّن «سقفاً عالياً لا يغطي سوى الأنشطة الأكثر إثارة للقلق»، مؤكدة أن «الأمر لا يتعلق بأسماء من لديهم معتقدات خاصة وسلمية».

وفي السياق اعتبر جوناثان هول كي سي، المراجع المستقل للحكومة حول تشريعات تهديد الدولة، والذي أعرب عن قلقه العميق من التعريف الجديد، وفق «ذا غارديان» البريطانية أمس، أن التعريف «يركز على الأفكار، على الأيديولوجيا، وليس العمل» مضيفاً أنه من حق الناس أن يسألوا: «ما دخل الحكومة بما يفكر فيه الناس؟ إلا إذا كانت تريد أن تفعل شيئاً حيال ذلك».

ولم تقدم الحكومة أمثلة على الجماعات المتطرفة، لكن وزير المجتمعات المحلية مايكل غوف، والذي أصدرت الإدارة التي يرأسها هذا التعريف الجديد، أشار إلى التهديد من اليمين المتطرف و«المتطرفين للفلسطينيين الذين يسعون إلى فصل المسلمين عن بقية المجتمع، وخلق الانقسام داخل الجاليات المسلمة». وأعلن غوف، أول من أمس الأربعاء، أن «الانتشار الشامل لأيديولوجيات المتطرفة يتضح أكثر في ذلك بالهجمات على 7 أكتوبر، ويشكل خطراً حقيقياً على أمن مواطنينا وديمقراطيتنا». وأضاف أن التعريف الجديد سيضمن أن الحكومة «لا توفر عن غير قصد منصة للذين يسعون إلى تقويض الديمقراطية وحرمان الآخرين من الحقوق الأساسية». لافتاً إلى أن «هذه هي الخطوة الأولى في سلسلة من الإجراءات لمواجهة التطرف وحماية ديمقراطيتنا». من جهة أخرى، قال غوف إن التعريف الجديد لا يجرم أي شخص، و«لا يشكل قيداً على حرية التعبير»، ولا يهدف إلى وقف الاحتجاجات. لكنه في مقابلة مع صحيفة «ذا صانداي تليغراف» البريطانية، الأحد الماضي، اعتبر أن بعض المسيرات الكبيرة المؤيدة للفلسطينيين في الآونة الأخيرة، في وسط لندن، نظمتها «منظمات متطرفة»، مضيفاً أن المواطنين قد يختارون عدم دعم مثل هذه الاحتجاجات إذا علموا أنهم يمنحون اعترافاً بتلك الجماعات. وتحظر بريطانيا بالفعل جماعات تقول إنها متورطة في الإرهاب، ويعدّ دعم هذه المنظمات أو الانضمام إليها جريمة جنائية. وحركة «حماس» من بين 80 منظمة دولية محظورة. وقد اطلعت «ذا غارديان» وصحف بريطانية أخرى على مسودة التعريف، والذي سمّى عدداً من المجموعات المسلمة البارزة، من بينها منظمة «مند» (MEND) المعنية بالمشاركة والتنمية للمسلمين في بريطانيا، و«كايج» (Cage)، و«أصدقاء الأقصى»، و«الرابطة الإسلامية في بريطانيا» (MAB)، باعتبارها «قوى مثيرة للانقسام داخل المجتمعات المسلمة». من جهته، قال قاري عاصم، رئيس المجلس الاستشاري للمساجد والأئمة، إن هذا التعريف المقترح قد لا يطبّق بشكل متسق، مضيفاً لـ«بي بي سي»، أمس، أنه: «إذا ترك الأمر للناس أن يطبقوا أي تعريف للتطرف، ويطلقوا على أي شخص اسم متطرف حسب هواهم، فإن ذلك سيخلق انقساماً كبيراً في مجتمعنا». وستعد المنظمات الإسلامية، بما في ذلك «المجلس الإسلامي في بريطانيا»، لإحالة الحكومة إلى المراجعة القضائية بشأن تعريفها الجديد. يُذكر أن بريطانيا شهدت مسيرات احتجاجية على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، اعتُقل خلالها عشرات المتظاهرين، بسبب هتافات ولافتات «معادية للسامية»، و«الترويج لمنظمة محظورة»، والاعتداء على عناصر في أجهزة الطوارئ. ووفقاً لمنظمة «كوميونيتي سيكيوريتي تراست» اليهودية، في تقرير حديث لها، فقد ارتُكب أكثر من 4 آلاف عمل معاد للسامية في المملكة المتحدة في عام 2023، ثلثاها وقع بعد هجوم 7 أكتوبر. بالمقابل فإن جمعية «تال ماما» سجلت في تقرير الشهر الماضي، نحو ألفي عمل معاد للإسلام، منذ 7 أكتوبر، تشمل تهديدات وهجمات وخطاب كراهية وأعمال تخريب.

لكن منتقدين حذروا من أن التعريف الجديد قد يؤدي إلى نتائج عكسية حتى قبل الإعلان عنه. وقال جاستن ولبي رئيس أساقفة كانتربري، لراديو هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي): «قد يحرمنا ذلك بطريق الخطأ مما نتمتع به على نحو كبير للغاية في هذا البلد، وهو حرية التعبير الواسعة جداً والقدرة على المعارضة بقوة». وكان ويلبي ونائبه كبير أساقفة يورك ستيفن كوترِيل، قد أشارا في بيان مشترك، الثلاثاء الماضي، إلى أن التعريف الجديد «قد يستهدف بشكل غير متناسب المجتمعات المسلمة التي تعاني أصلاً من مستويات متزايدة من الكراهية وسوء المعاملة». ويأتي الإعلان عن التعريف الجديد، بعد أسبوعين من إلقاء رئيس الوزراء، ريشي سوناك، خطاباً متلفزاً خارج مقر الحكومة، للتنديد بـ«الزيادة الصادمة في الاضطراب المتطرف والإجرام»، والذي ربطه بالحرب في غزة. وأضاف حينها أن «المتطرفين الإسلاميين واليمين المتطرف يعززون ويشجعون بعضهم البعض»، و«هم وجهان لعملة متطرفة واحدة».

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس)

تظاهرة في لندن السبت الماضي، نظمها ائتلاف منظمات إسلامية دعما لغزة (Getty)

> غوف: مسيرات مؤيدة للفلسطينيين بلندن نظمتها منظمات متطرفة

عام جديد يمر على ثورة سورية من دون أي تقدم في مسار حل الأزمة القائمة منذ 13 عاماً، لكن تحوّلين بارزين طبعا العام الذي مضى، أولهما التطبيع العربي مع نظام بشار الأسد، والثاني حراك السويداء الذي أعاد إحياء مطالب الثورة

احتجاجات السويداء تخرق السبات

عام سورية في ذكرى ثورتها

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

خلال عام مضى من تاريخ الثورة السورية، ما بين مارس/ آذار 2023 ومارس 2024، اعترى المشهد السوري الكثير من التحوّلات، لعل أبرزها ازدياد وتيرة التطبيع العربي مع نظام بشار الأسد، الذي واجه تحدياً ثورياً جديداً وهو الحراك المجتمعي في محافظة السويداء، والذي تبنّى شعارات الثورة الأولى ودعا إلى تطبيق القرار الدولي 2254 وتحريك العملية السياسية التي لم تشهد أي تطور خلال عام مضى. ولعل إعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية في قمة جدة التي عُقدت في مايو/ أيار الماضي، أهم معلم من معالم المشهد السياسي السوري خلال 13 عاماً من الثورة حتى اليوم. وكان الزلزال الذي ضرب الشمال السوري في فبراير/ شباط الماضي ذريعة لأغلب الدول العربية للتطبيع مع النظام السوري وإعادة تعويمه مرة أخرى، على الرغم من أن الأسباب التي أدت إلى القطيعة العربية مع النظام والتي بدأت أواخر عام 2011، ما تزال قائمة. في مقدمة هذه الأسباب رفض هذا النظام أي مقاربة سياسية للقضية السورية لا تقوم على أساس بقاء بشار الأسد ونظامه في السلطة. واعتبرت المعارضة السورية في حينه قرار إعادة النظام إلى الجامعة العربية «يمثل تجاوزاً لجرائم النظام وضربة للشعب السوري الثائر، وتجاهلاً لمطالبه بالتغيير».

وعلّق رئيس هيئة التفاوض عن المعارضة السورية بدر جاموس على القرار في حينه، بالقول إنه «تجاهل واضح لإرادة السوريين». وأضاف: «نعتقد أن ما حدث هو قتل للعملية السياسية، ودفع للشعب السوري لمواصلة ثورته المحقة حتى تحقيق حقوقه المشروعة، وتجاهل كامل لصوت الشعب السوري لحساب المصالح بين الدول».

ويبدو أن الدول العربية كانت تراهن على تغيير نظام الأسد سلوكه حيال العديد من الملفات، لعل أبرزها ملف تهريب المخدرات إلى الأردن ومنها إلى الدول العربية، إلا أن الوقائع أثبتت فشل هذا الرهان، وهو ما دفع الأردن إلى استخدام القوة لضرب مخابئ ومستودعات تجار المخدرات التابعين للنظام في الجنوب السوري مرات عدة. كما أن النظام السوري ما يزال على تعنّته حيال العملية السياسية ويرفض أي مقاربة للقرار الدولي 2254، ولم يساعد الأمم المتحدة في عقد جولة تاسعة من اجتماعات اللجنة الدستورية المتوقفة منذ عام 2022، مختلقاً مع الجانب الروسي الكثير من الذرائع والحجج للحيلولة دون تحرك هذا المسار، من قبيل أنه لا يمكن اعتبار مدينة جنيف السويسرية «منصة محايدة» لعقد اجتماعات اللجنة الدستورية السورية.

وكانت عودة النظام إلى الجامعة العربية «مجانية» من دون الحصول على التزامات واضحة منه بشأن عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، والكشف عن مصير عشرات آلاف المعتقلين، وتحريك العملية السياسية المعطلة لحل الأزمة، على أساس القرارات الدولية أو بما ينسجم معها.

كما لم تؤد عودة النظام إلى الجامعة العربية إلى تقليص النفوذ الإيراني في سورية، بل على العكس تماماً شهد العام الماضي أول زيارة لرئيس إيراني إلى سورية منذ تفجر الأزمة السورية في ربيع عام 2011، في تأكيد على أن طهران خلقت الكثير من الوقائع على الأرض لا يمكن تجاوزها، سواء بتطبيع عربي مع النظام أو من دونه.

ويرى مدير وحدة الدراسات في مركز «أبعاد» محمد سالم، في حديث مع «العربي الجديد»، أن أهم ما ميّز المشهد السوري خلال العام الماضي من عمر الثورة «هو الجمود السياسي»، مشيراً إلى أن هذا الجمود ليس جديداً «بل هو موجود منذ بداية مساعي الأمم المتحدة لتحقيق الحل السياسي، حتى لو كانت هناك مفاوضات شكلياً مستمرة». ويشير سالم إلى أن العام الماضي «شهد تراجعاً في الاهتمام بالملف السوري من قبل الدول المعنية والفاعلة»، لافتاً إلى أن «التظاهرات والاضطرابات في مختلف مناطق سورية، من السويداء جنوباً إلى ريف دير الزور الشرقي في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) إلى مناطق هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) في شمال غربي سورية كانت من المظاهر البارزة في المشهد»، مضيفاً: «هي دليل على عدم الاستقرار واستمرار الإشكاليات السياسية والحوكمية». ويتابع: «كان التطبيع العربي مع النظام من معالم العام الماضي، إلا أنه فقد إلى حد ما زخمه بسبب عدم تفاعل النظام السوري مع ما طالبت به الحكومات العربية». وواجه النظام السوري خلال العام الماضي من عمر الثورة السورية تحدياً جديداً لم يكن ضمن حساباته، وهو الحراك الثوري في محافظة السويداء جنوب سورية، والذي بدأ في أغسطس/ آب الماضي وما يزال في ذروة زخمه السياسي والشعبي، ودخل دائرة الاهتمام الغربي. وكان النظام يعتقد أن مناطق سيطرته باتت عصيّة على أي حراك شعبي ضده بسبب الوحشية التي مارسها ضد الثورة في سنواتها الأولى، إلا أن محافظة السويداء أكدت من خلال حراكها أن أسباب الثورة ما تزال مستمرة، فكسرت جمود المشهد وأعادت إلى واجهة الحدث مطالب أغلب السوريين في تحقيق تغيير سياسي عميق يطاول بنية النظام الأمنية والعسكرية والاقتصادية.

وقطع الحراك كل الجسور مع النظام، إذ أغلق مقرات حزب «البعث» الحاكم، ولجم الأجهزة الأمنية التي وجدت نفسها عاجزة أمام حراك لا يمكنها إلصاق التهم الجاهزة به نظراً للطبيعة السكانية لهذه المحافظة التي يشكل السوريون الدروز غالبية سكانها. وبدأ الحراك اعتراضاً على سوء الأحوال المعيشية وارتفاع الأسعار، إلا أنه سرعان ما تحوّل إلى حركات احتجاجية وتظاهرات حاشدة، رفعت شعارات الثورة الأولى، ما عُدّ تجديداً لهذه الثورة واستمراراً طبيعياً لها. كما أن وقوف مشيخة العقل لدى الدروز السوريين إلى جانب هذا الحراك منحه الكثير من القوة.

يرى المحلل السياسي أحمد القربي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن استمرار الجمود «أهم توصيف للمشهد السياسي السوري في العام الماضي»، مضيفاً أن هناك مراوحة في المكان. ويشير إلى أن العديد من التطورات طرأت داخلياً على المشهد، منها الحراك الثوري في السويداء واستمرار عدم الاستقرار في درعا، فضلاً عن الجمود الميداني الذي صبغ الجبهات في الشمال السوري، مضيفاً: المتغير الوحيد هو موجة التطبيع العربي مع النظام، وما عدا ذلك بقيت الأمور على حالها بسبب متغيرات دولية وإقليمية أبرزها استمرار الحرب الروسية على أوكرانيا.

من تجمع في إطار حراك السويداء، سبتمبر 2023 (سام حريري/فرانس برس)

> ما زال النظام السوري على تعنته حيال العملية السياسية

تطبيع هامشي

يقول المحلل السياسي أحمد القربي، لـ«العربي الجديد»، إن التطبيع العربي مع النظام السوري «هامشي لأنه مبني على مقاربة أمنية فقط ولا يحمل أي بوادر حل سياسي، كما أن محركات النزاع ما زالت موجودة، ومنها عدم عودة اللاجئين وعدم وجود حل سياسي». ويتابع أنه لا يوجد أي منجز نتيجة التطبيع العربي، حتى أن مقاربة «خطوة مقابل خطوة»، التي أطلقها الجانب الأردني، فشلت إلى حد كبير، مستدركاً بأن الملف السوري يعاني جموداً هشّاً.

الحدث

كيم يقود دبابة جديدة استعداداً للحرب

> واصل الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، الذي قاد دبابة جديدة، توجيه رسائل عن استعداده للحرب، داعياً لتنظيم تدريبات لقوات الدبابات تحاكي حرباً فعلية

كشف الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون عن امتلاك بلاده دبابة جديدة، وسط تصاعد التوترات مع كوريا الجنوبية التي أنهت تدريبات مشتركة مع القوات الأميركية. وذكرت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية، أمس الخميس، أن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن سيعقد اجتماعاً مع نظيره الكوري الجنوبي تشو تاي-يول في سيول الاثنين المقبل. وقال المتحدث باسم الخارجية ليم سو-سوك، في مؤتمر صحافي، إن بلينكن سيحضر القمة الثالثة للديمقراطية التي ستستضيفها كوريا الجنوبية من الاثنين إلى الأربعاء. وسيكون الاجتماع بين تشو وبلينكن هو الثاني خلال شهر، إذ تكثف الدولتان الحليفتان جهودهما لتحسين قدرتهما على تنفيذ ما يسمى بـ«الردع الموسع» في مسعى للتصدي للتهديدات الأمنية التي توجهها كوريا الشمالية. وأعلن مكتب الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول، في بيان، أنه من المقرر إجراء مناقشات تحت عنوان «الديمقراطية من أجل أجيال المستقبل» في القمة التي سيحضرها وزراء خارجية وغيرهم من كبار المسؤولين وقادة المجتمع المدني. وذكرت وكالة الأنباء الكورية الشمالية، أمس الخميس، أنّ كيم جونغ أون قاد بنفسه، أمس الأول الأربعاء، «دبابة قتالية من نوع جديد»، وذلك خلال «مباراة تدريبية» بين سلاح المدرعات، مضيفة أنه وصفها بأنها «أقوى دبابات في العالم»، وقالت: «لقد أعرب الزعيم عن شعوره بالرضا الكبير عن حقيقة أن الدبابة القتالية الجديدة نجحت في إظهار قوة ضاربة ممتازة وقدرة على المناورة، وأظهرت أداء قتالياً مذهلاً لأول مرة في مباراة قوات وحدات سلاح المدرعات». وبثّت الوكالة صوراً بدا فيها كيم مرتدياً سترة جلدية سوداء، ويحيّي العسكريين الذين ارتدوا الزي العسكري المرقّط، قبل أن يشرف على تدريبات «المسيرة التدريبية» في كوريا الشمالية. ووفقاً للوكالة فقد جرت التدريبات بالذخيرة الحيّة، وقد أشرف عليها كيم من موقع قيادة ميداني يحيط به كبار الجنرالات، موضحة أنّه بعدما استعرض كيم أطقم الدبّابات «ركب دبابة قتال رئيسية من النوع الجديد، وتناول ذراع التحكّم وقاد الدبابة بنفسه». وأعرب كيم «عن ارتياحه الكبير لواقع أنّ دبابة القتال الرئيسية من النوع الجديد أثبتت بنجاح قوّتها الضاربة الممتازة للغاية»، مشدداً على ضرورة تنظيم تدريبات مكثفة تحاكي حرباً فعلية، وكذلك مباريات تدريبية لاستكمال الاستعدادات للحرب. وقالت الوكالة إن هذا الحدث العسكري أقيم لإجراء فحص صارم للقدرات القتالية الفعلية لأطقم الدبابات وجعلها على دراية بأساليب العمل القتالي في المهام التكتيكية المختلفة، مضيفة أن «الدبابات الثقيلة تشق طريقها بسرعة عبر أسوأ الظروف القتالية وتضرب الأهداف في وقت واحد بضربات قوية وتخترق خطوط دفاع قوية بقدرة عالية على المناورة». وقالت وكالة الأنباء إن التدريبات شملت وحدات بالقرب من الحدود الواقعة في نطاق إطلاق النار على «عاصمة العدو» في إشارة إلى العاصمة الكورية الجنوبية سيول. وقال المحلل في معهد آسان للدراسات السياسية، يانغ أوك، لوكالة «أسوشييتد برس»، إن الدبابة الجديدة يمكن أن تشكل تهديداً لكوريا الجنوبية، لكن يبقى أن نرى ما إذا كان يمكن إنتاجها بكميات كبيرة. وفي يناير/ كانون الثاني الماضي، أشرف كيم جونغ أون على اختبار إطلاق صاروخي «كروز» من غواصة. وأفادت وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية، وقتها، أن «صاروخين من طراز بولهواسال-3-31 حلّقا في السماء فوق بحر الشرق ليضربا الجزيرة المستهدفة».

وجرت التدريبات الكورية الشمالية قبل ساعات من اختتام كوريا الجنوبية وأميركا مناوراتهما السنوية المشتركة «درع الحرية»، والتي استمرت 11 يوماً، وهي الأولى التي تجرى منذ أن ألغت بيونغ يانغ في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي اتفاقاً عسكرياً بين الكوريتين أبرم عام 2018 كان يهدف إلى تهدئة التوترات. وقال الجيش الكوري الجنوبي، في بيان أمس الخميس، إن القوات المشتركة أجرت مناورة بالذخيرة الحية، شاركت فيها دبابات وعربات مدرعة بالإضافة إلى طائرات مقاتلة.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

- تصريح بايدن والاتحاد الأوروبي بأن دخول رفح سيؤدي لمعاناة إنسانية فقط.. هو شرعنة حقيقية لنتنياهو باقتحام رفح

- إدارة بايدن توافق على عملية عسكرية برية في رفح، ولو محدودة. الناس كانت متصورة إن أميركا هتقف ضد إسرائيل. دا وهم كبير. إسرائيل تعرف جيداً كيف تقنع الإدارات الأميركية المتعاقبة بالموافقة على طلباتها

- ورّط حزب الله #لبنان في أزمة إقليمية متشابكة ومعقدة من خلال وحدة الساحات، أو التي يجب تسميتها بـ«وحدة مصالح #ايران». مصير لبنان وشعبه الآن هو رهن القرار الإيراني، وسيخضع لنتيجة المفاوضات بين طهران وواشنطن

- نجح الحوثيون في اختبار صاروخ تفوق سرعته سرعة الصوت. صاروخ فرط صوتي يعمل بالوقود الصلب، وصلت سرعته إلى 8 ماخ. يستعد الحوثيون للبدء في إنتاج كميات كبيرة من هذه الصواريخ حسب وكالة ريا نوفوستي الروسية. يبدو أن الحوثيين، بعد كوريا الشمالية، سيكون لديهم برنامج فضائي خاص بهم

- السودان معرّض لخطر أكبر أزمة مجاعة في العالم. إن خطر أزمة الجوع يمثل ما يقارب من 80% من السكان البالغ عددهم 44 مليون نسمة

- يعاني ملايين النازحين وتحديداً من #الأطفال والنساء من أوضاع معيشية كارثية بسبب الحرب وانعدام أساسيات الحياة وعدم توفر المأوى والطعام والماء وسط تعتيم إعلامي دولي وتجاهل تام للأزمة. لماذا يصمت العالم عن الجرائم التي ترتكب في #السودان؟

- بعد إجتماع فرنسا وألمانيا وبولندا بشأن الحرب الروسية على أوكرانيا، بدأت موسكو بإطلاق تصريحات كل ساعة عن استعمال السلاح النووي، والأسلحة الفتاكة التي لديها. هل هو الخوف أم الغضب؟

- طلب الرئيس الروسي الديكتاتور بوتين من الشعب الروسي التوجه لصناديق الاقتراع لاختيار الرئيس القادم لروسيا، وهو يعلم أنه الفائز وبأغلبية تزيد عن 90% فليس هناك منافسون، وآخر معارض له توفي في السجن أخيراً. هناك دول كثيرة الديمقراطية بها مجرد ديكور وقشور خارجية